

الزمنان والمكان

obeykandl.com

الشعب يسنده ويؤازره ، ووقفت الزعامة المصرية تتمسك بولايته وتتحدى في اثاره بالولاية ارادة خليفة المسلمين .

ولكن ثورة المصريين ضد الفرنسيين لم يكن يحركها الشعور القومي وحده ، والا ثار المصريون على العثمانيين ، كما ثاروا على الفرنسيين ، وثمة من يقول كالجبرتي أن الفرنسيين كانوا أرفق بالمصريين من العثمانيين والمماليك وأعدل ، وانما كان يحركها شعور ديني لعله من بقايا الحروب الصليبية ، وهو شعور غلب فيه الولاء لدولة الاسلام على أى ولاء آخر للوطن أو الجنس ، فالوطن هو دار الاسلام ينتقل فيها المسلم فلا تقف دونه حدود أو قيود ، والجنس قد أمحت فروقه في اطار الاخاء الاسلامى ، غير أن هذا الشعور مهما بلغت أصالته لا يقوم مبررا لتتحى المصريين عن الحكم لغيرهم وان كان تبريرا لثورتهم على الفرنسيين دون العثمانيين .

ولعلمهم كانوا يدركون أن تحدى ارادة الخليفة لا يعنى الثورة عليه ، وان اختيارهم للولاية مصريا هو ثورة على نظام الدولة الذى جرت عليه وأخذت به منذ قيامها وهو ما يتنافى مع الولاء الذى يكونه لدولة الاسلام ولخليفة المسلمين ، فاذا كان عليهم أن يختاروا فان اختيارهم يجب ألا يخرج على نظام الدولة فى اختيارها للولاية وقد جرت الدولة على اختيار الولاية من الأتراك فى مصر وفى غير مصر من البلاد التى تتبعها ، ومن ثم فان اختيارهم هو اختيار لوال تركى من بين أتراك آخرين ، وقد رأوا أن اختيار شخص معين من بين من ترشحهم أرومتهم

التركية للولاية هو حق من حقوقهم الأصيلة تفرضه الشريعة السمحاء التي تدين بها الدولة في حكمها لأمة المسلمين ، فاذا كان الخليفة يرى قيام تركي بالولاية فان هذا لا يخالف الشريعة التي سوت بين المسلمين ، ولكن الشريعة تشترط أن يكون الراعي مسلما صالحا ، وقد ظن المصريون أن محمد علي راع صالح وأنه أحق من الآخرين بالولاية فكان اختيارهم له وتحميلهم للدولة في هذا الاختيار قائما على هذا الأساس .

وقد ألف المصريون من قبل استبداد المماليك بالولاية وعزلهم ، فكان زعيمهم « شيخ البلد » يتوجه اليه في مقره بالقلعة ويطوى البساط من تحته ايذانا بعزله وما على السلطان الا أن يعين بديله ، ولكنهم لم يألفوا أن يختار المماليك من بينهم واليها وعرفوا ما آل اليه أمر على بك الكبير حين تطلع الى ذلك وثار من أجله على الدولة .

فلم يكن عزوف الزعامة المصرية عن تولى الحكم بنفسها بعد أن اضطلعت دون غيرها بعبء الكفاح القومي ايمانا منها بعدم القدرة عليه أو انها ليست كفتا له ، بل لأنها كانت ترى أن حقها هو دون الولاية وان عداها الى الاختيار ، وظل هذا الرأي قابعا في أذهان المصريين حتى الثورة العرابية ، فحين فكر عرابي في خلع الخديو توفيق لم يعلن هذا الرأي أو يجهر به الا بعد أن ثبت استعداد توفيق للأجانب على الثورة ، وفي اجتماع قادة الثورة العرابية بأعضاء مجلس النواب في دار محمد سلطان باشا مساء ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ رفض النواب موافقة عرابي على خلع

الخدويو ، وبالرغم من حملة عرابي تلك الليلة على توفيق وأسرته فانه حين احتسكم الي الناس في ذلك كانت العرائض التي استكتبهم اياها تنص على استبدال الخديو توفيق بالأمير حليم باشا ولم يشر الي ضرورة التخلص من الأسرة الخديوية ، ولعله لم يشأ أن يخالف النواب رأيهم ، ولعل النواب أنفسهم كانوا ينفسون على عرابي أن يخلف الخديو على العرش أو يرأس الجمهورية اذا ما أريد للمبلاد أن تكون جمهورية .

وأصبح هذا العزوف عن الحكم أقرب الي مركب النقص عند المصريين منه الي الولاء للبيت الحاكم أو السلطة الشرعية التي تسندد والتي كانت تقوم على تبعية مصر للدولة العثمانية ، فحين لوح الانجليز بالسلطنة لمحمود باشا سليمان رئيس حزب الأمة بعد خلع الخديو عباس الثاني اثر قيام الحرب العالمية الأولى والغاء السيادة العثمانية على مصر ، لم تلق الضكرة لديه ترحيبا على الرغم من كراهية المصريين للأسرة الخديوية وبالأخص طبقة الأعيان المصريين التي يتزعمها والتي تكره استبدال الخديو أشد الكره وتكره من الأتراك تعاليهم ، بل انه سارع حين هدد الانجليز بتنصيب « أنغا خان » زعيم الطائفة الاسماعيلية سلطانا على البلاد الي اقتناع الأمير حسين كامل بقبول السلطنة وكان قد أحجم هو وأمراء الأسرة الخديوية عن قبول التغيير احراجا منهم للانجليز وتأيدا لا لعباس ولكن لحق الأسرة الموروث في الحكم .

وظل هذا الاحجام عن خلع الأسرة المالكة يثقل على أذهان المصريين فترى جمال عبد الناصر يؤخر الغاء الملكية والشعور

القومى يتعجله هذا الخلع زما امتد أكثر من عام بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ولكن لعل حكمة السياسة هى التى حملته على الأناة رغم ايمانه بضرورة التخلص منها الى غير رجعة .

ولعل محمد على قد أدرك ببصيرته النفاذة أن الخطر الذى يمكن أن يتهدد أسرته لن يأتياها الا من ناحية الشعب فأنكر على المصريين كما يقول الجبرتى كل حق فى تولى وظائف الدولة العليا أو ذات الخطر فقصرها على بنى أرومته وعلى بعض الأجانب ، وكان يختار مستشاريه ورجال دولته من هاتين الطائفتين . وحين فكر فى انشاء جيش على النظام الحديث لم يتجه بتفكيره الى المصريين بل كانوا آخر من فكر فى انشاء جيشه منهم ، وفضل عليهم السودانين ، ولعله وهو يعرف ثورات الجند وقد بلى مرها قبل توليته ، وفى أوائل عهده بالولاية كان يخشى أن يشور عليه أبناء مصر اذا ما أصبح منهم جيش يحمل السلاح ، ويبرر مؤرخوه انصرافه عن تجنيد المصريين فى البداية بخشيته على الزراعة من أن تبور اذا انصرف المصريون عنها الى الجنديّة ، ولكن مما يهدم هذا التبرير أنه حين اضطر الى تجنيد المصريين حال بينهم وبين الترقى الى الرتب العليا ، بل انه حين فكر فى اعداد طائفة الضباط لجا الى أبناء المماليك الذين فتك بأبائهم من قبل وكأنه يطمئن اليهم أكثر مما يطمئن الى المصريين ، فكان أبناء المماليك هم نواة المدرسة الحربية فى أسوان ، فقد كان يعلم ولا ريب أن الجندى بغير ضابطه لا يساوى شيئا وانه يستطيع السيطرة على الجيش ما دام يطمئن الى ولاء ضباطه ، ولم يكن

ليطمئن كما يبدو الى ولاء المصريين لأسرته ولا ينكر الأمير عمر طوسون (١) ذلك فيقول صراحة :

« ولكن المصريين من هؤلاء الجنود الذين أظهرت الحرب علو كعبهم واستحقاقهم لكل مديح يفقدون هذه الصفات الباهرة عندما يرتقون الى مراتب القيادة ، فهم عندئذ لا يحسنون القيام بواجبهم ولا يعتزون بكرامة مراكزهم ، بل يبغون على ما ألفوه من عوائدهم القديمة ، فهم من هذه الوجة يخالفون العثمانيين والمماليك الذين يفوقونهم جدارة واستئها لمرآكر القيادة العليا وهذه الحال هى التى أرغمت محمدا عليآ على تنحيتهم عنها مع حبه لهم ورغبته فى ارتقائهم وشمولهم بعين رعايته ، فبقيت الدرجات العليا وقفا على العثمانيين والمماليك ، وربما كان هذا من حظ محمد علي ويمن طالعه لأن المصريين شعب سريع التقلب وهو من هذه الوجة لا يؤمن جانبه ، فلو سلمت قيادة الجيش الى ضباط من جنسه لخيف أن ينزعوا يوما الى الفتنة والتمرد » .

« أما والحالة كما هى الآن فالرؤساء قابضون على ناصية الجنود وهم لا يركنون الى المصريين كما يركنون الى أبناء جلدتهم فهم لذلك مضطرون لأخذ الحيطة لأنفسهم ، ونشأ عن ذلك مراقبة متبادلة كانت نتيجتها خضوع الجيش وألفه للنظام » .

ومن العسير أن تحلل عواطف محمد علي تجاه المصريين ، ولا نملك الا أن نحكم عليها بما بدر منه نحوهم فقد اعترز عليهم بأخذانه من الترك والجرس والأرناؤود وميز الأجانب عليهم فارتفع عددهم من ١٦ر١٥٠ فى سنة ١٨٤٠ الى خمسين ألفا سنة ١٨٤٦ ، وأصبحوا مائة وخمسين ألفا سنة ١٨٧٠ ، وكانت الضريبة التى

(١) الأمير عمر طوسون : صفحة من تاريخ مصر فى عهد محمد علي ( الجيش المصرى البرى والبحرى ) ص ٤٥ .

يفرضها على التجار المصريين عشرة في المائة والضريبة التي يفرضها على أقرانهم من الأجانب اثنين ونصف في المائة وفي هؤلاء الأجانب يقول الجبرتي :

« أنهم تراسوا وعلت أسافلهم ولبسوا الملابس الفاخرة وركبوا البغال والرهوانات ، وأخذوا بيوت الأعيان التي بمصر القديمة وعمروها وزخرفوها ، وعملوا فيها بساتين وجناين ، وذلك خلاف البيوت التي لهم بداخل المدينة ، ويركب « الكلب » منهم وحوله وأمامه عدة من الخدم والقواسة يطردون الناس من أمامه وخلفه . ولا نستطيع أن ننكر أن محمد علي قد أقام دعائم دولة قوية ناهضة في مصر ، إلا أنه حرم المصريين من جامها وبرها وخيرها وقصره على بنى جلدته ومن آثرهم بنعمته من الأجانب . ولم يكن المصريون في نظره وبما يدل عليه موقفه منهم إلا عمالا وخداما لأسرته ودولته ، فلم تكن الدولة دولة المصريين بل كانت دولة محمد علي ، هكذا أرادها وهكذا كانت سلالته التي حكمت من بعده .

وكان المصريون لبنة هذا البناء السامق الذي شاده محمد علي ، وكانت مصر البقرة الحلوب التي عصر ضرعها دون أن يترك فيه فضلة للمصريين .

ولا نحب أن نعمط محمد علي ما آثره فثمة من يقول انه منشئ مصر الحديثة وثمة من يعدد اصلاحاته ويقول انها عادت على مصر بالخير العميم ، فهو الذي أنشأ في مصر نظاما للتعليم الحديث وأرسل البعثات الى أوروبا ، وهو أول من أقام المصانع والصناعات وأصلح نظام الري فبنى السدود والقناطر وحفر الترع وأدخل الى

البلاد زراعات جديدة ، ولكن كل هذا كان لخدمة أغراضه ، فلما قضى منها وطره انصرف عنها وعادت البلاد في عهد خلفه الى شئ ما كانت عليه قبله ، فلم يكن يفكر في غير مجده الشخصي ، أما خيرا يعود على أهل مصر فكان آخر ما يفكر فيه ، فقد كان لها قاهرا ولحياتها معدما .

وحرّم محمد علي المصريين من تولي مناصب السلطان والحكم في الدولة وقصرها على أبنائه وعشيرته من العجركس والترك فكان منهم حكّام الأقاليم وكبار الضباط في الجيش والشرطة وجباة الضرائب ، أما الوظائف الننية التي لا جاء لها ولا سلطان كوظائف التعليم والهندسة والطب ، فقد كان للمصريين والأجانب نصيب فيها ، فلم يكن ممن اصطفاهم من يصلح لها أو يقدر عليها ، وليس فيها ما يخشاه أو يخشى منه على عرشه ما دام يسيطر بمواليه على عناصر القوة في الدولة ، ولما انقضت حاجته الى الانشاء والتعمير في أواخر أيامه وفي أيام خلفائه فأغلقت المدارس وأغلقت المصانع ذوت أهمية هؤلاء المبعوثين وان استطاعوا أن يقوموا بخدمات جليلة للبلاد بقدر ما واثتهم الفرص ، وخاصة في ميدان التعليم ووسئهم رفاعة رافع الطهطاوى وعلى مبارك وكان لهما على التعليم في مصر أياد بيضاء .

وكان أخطر ما قام به محمد علي ، على المجتمع المصرى أنه قضى على الأسر والعصبيات المصرية القوية — وهو ما أشار اليه الشيخ محمد عبده بقوله « حتى اذا سحقت الأحزاب القوية ، ووجه عنايته الى رؤساء البيوت الرفيعة ، فلم يدع فيها رأسا

يستتر فيه ضمير (أنا) «(١) — باحتكاره مصادر الثروة ، وانتزاعه ملكية الأراضي من ملتزميها ، وكانوا من المالكين أو رؤساء الأسر والعصبيات الريفية ، فمنهم من استسلم ، ومنهم من تورد ولم يذعن فعجزد عليه الحملات لأخضاعه ، ونهى بعضهم الى معاجهل السودان ، وهاجر البعض الآخر ولاذ آخرون بقطع الطريق فكثرت (مناسر) اللصوص التي تحدث سلطان الحكومة وقوتها .. وقضى على تلك العصبيات المصرية السميمة وتفرقت بين بلاد القطر ، واحتفظت أغلب تلك العصبيات القديمة بكنيتها ، ولم تحتفظ بروابطها مما يفسر انتشار كنية لأسرة بعينها في بلاد عديدة متباعدة رغم ضور الصلات بينها ، فلم يعد هناك ما يجمع بينها غير اللقب المشترك .

وكان في البلاد غير طائفة الملتزمين وخاصة في المدن طائفة ثرية من أصحاب الحرف والصناعات قضى عليها هي الأخرى باحتكاره للصناعة ، فتدهور حالها ، وأماقت بعد يسر ، وانطوت في جموع الأجراء والعمال .

وأصبحت مصر على عهد محمد علي وليس فيها من المصريين من يتمتع بجاه أو ثراء وآل الأمر كله لأسرته ومن اصطفتهم من طوائف الترك ، ومن قريهم من الأجانب فأصبحوا هم وحدهم من يملكون ومن يحكمون ، فهم أصحاب الضياع الممتدة من الجبالك والوسايا ، وهم أصحاب السلطان والحكم في دواوين

(١) من مقال الشيخ حميد في عهد محمد علي بمناسبة الذكرى المئوية لوفاته سنة ١٩٠٥ : تاريخ الاستاذ الامام ج٢ ص ٣٨٢ .

الحكومة وفي الجيش ، ومنهم كانت الحاشية الخديوية ، ولهم كانت القصور والمنازه ، حتى الجند من الأتراك والعثمانيين قد أصبح لهم بين المصريين صولة وجاه ، حتى ضرب بهم المثل في اقتراف ما يشين دون خشية أو حياء ، فخلعت عليهم الأبعديات بعد إحالتهم الى التقاعد ، والأبعديات هي الأراضي التي استبعدت من مساحات « فك الزمام » عام ١٨١٣ ، وكانت من الأراضي البور ، قدر كلوت بك مساحتها بمائتي ألف فدان ، أقطعت لرجال الجهادية وكبار الموظفين ، وبعض كبار الأعيان ويبدو أن محمد علي قد أراد أن يجعل منهم طبقة تقيم في الريف وتسوده فتصبح له يدا وعونا على الفلاحين فقد حتم عليهم زراعتها بأنفسهم ولم يجر لهم تأجيرها . حتى يحملهم على الإقامة في القرى ، هذا فضلا عن زيادة الرقعة الزراعية للبلاد باستصلاح تلك الأراضي البور . وبالرغم من نظام الاحتكار الذي قضى على الملكية الفردية للفلاحين نرى محمد علي يمنح أسرته ورجال حاشيته حق الانتفاع بمساحات شاسعة من الأراضي عرفت بالجفالك ( الشفالك ) أعفاها من الضرائب ، ثم خولهم حق ملكيتها والتصرف الشرعي فيها ، وقام بهذا الأجراء في أواخر حكمه ، عام ١٨٤٢ ، فوضع بذلك أساس الاقطاع الزراعي الذي ساد بعد ذلك . وفي القرى منح المشايخ خمسة أفدنة عن كل مائة فدان من زمام القرية لا يدفعون عنها ضريبة مقابل خدماتهم للحكومة ، وسميت هذه الأراضي ( مسموح المشايخ ) . وظل مسموح المشايخ قائما حتى ألغاه الخديو سعيد

عام ١٨٥٨ وضم أراضيه الى زارعيها من الفلاحين . وكان من الممكن أن يكون هؤلاء المشايخ نواة وان كانت ضعيفة لطبقة جديدة من الأعيان المصريين بدل الطبقة التي قضى عليها محمد على ، لا سيما وأن بعض أفرادها كانوا أعضاء في مجلس المشورة الذي كونه . ولكن يبدو أن هذه الطائفة لم تستكمل كل مقومات النماء التي تتيح لها التقدم والبروز .

وحين تكونت طبقة الأعيان المصريين كانت هناك عوامل أخرى عملت على تكوينها ، فالعروف أن التكوين الطبقي للمجتمع المصرى الحديث قام أصلا على تكوينه الاقتصادى والمادى . ولم تعد العصبية القديمة الا فى القليل أساسا للتكوين الاجتماعى الحديث ، بل ان النمو الاقتصادى لفرد من أفراد تلك العصبية كان مما يجعله يخرج عليها ويتنكر لها ، ما لم ير فى انتمائه اليها فائدة يجنيها أو خيرا يعود عليه .

وفى هذا المجتمع المصرى الحديث تصدر الأثرياء وأصحاب النفوذ وكان هؤلاء من أمراء الأسرة الحاكمة وأصحابها يليهم رجال الحاشية وحكام الأقاليم ثم رجال الجهادية وكانوا جميعا من العناصر التركية ويأتى بعدهم أصحاب العصبية ومشايخ القرى ممن نسميهم بالأعيان وهم طبقة مصرية صميمة وقد رأينا ما آل اليه أمرهم وأمر كبار التجار وأصحاب الصناعات تحت نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على وفى القاع أغلبية المصريين العظمى وكلها من العمال والأجراء والمزارعين .

ومن بين المصريين ظهر قلائل ممن أوفدهم محمد على فى بعوث

علمية الى الخارج فلما عادوا تولوا بعض مناصب الدولة وقاموا  
بخدمات جليلة للبلاد وخاصة في ميدان التربية والتعليم ولكنهم  
لم يكونوا ذوى أثر بارز في تطورها الاجتماعى والسياسى وكان  
ولاؤهم لأسرة محمد على بصفته ولى نعمتهم يباعد بينهم وبين  
الشعب فلم يكونوا أكثر من موظفين يقومون بواجبات الوظيفة  
على خير وجه وكانوا قلة لا تستطيع أن تقوم بحركة أو تتزعم  
عمالاً، ولم يظهر لهم أثر فى الثورة العراقية فلم يشاركوا فيها وظلوا  
بمعيدين عنها .

وبالرغم من حركة العمران التى قام بها محمد على فان  
مستوى المعيشة هبط هبوطاً ملحوظاً فازداد الفقر واشتد الخلاء  
وأصبحت السلعة التى « ثمنها مائة تباع بألف » كما يروى  
الجبرتى .

وكان الجلد والسخرة أمرين شائعين وظلا قائمين حتى ألغيا  
فى عهد الاحتلال فكان مما يفخر به الانجليز أنهم ألغوا « السخرة  
والكرباج » (١) وقضوا على الرشوة وكانت الرشوة بدورها من  
طبائع الحكام التركى فى أى منصب يتولاه ، بل كانت الرشوة  
تصل من الولاة الى السلاطين أنفسهم .

وباعدت تلك المظالم بين الشعب وبين الأسرة الحاكمة وكانت  
سبباً قوياً فى قيام الثورة العراقية والتفاف الناس حولها وتأيدهم

(١) ألغت وزارة رياض السخرة الا فى المنافع العامة عام ١٨٧٩  
حيث قيد بالبدل النقدى كما أبطل الجلد فى تحصيل الضرائب  
ثم ألغيت تماماً فى عهد الاحتلال .

لها وظل أثرها قائما لا يبرح أذهان المصريين بعد فشل الثورة العربية يباعد بينهم وبين الأسرة الحاكمة ، بعدا يصوره الدكتور هيكل في مذكراته السياسية تصويرا دقيقا فيقول :

« وقد بقيت في أذهاننا نحن أبناء الريف المصرى ، صورة قاتمة من حكم الترك ومن حكم الخديويين أنفسهم ، حين كان لهم وللترك السلطان المطلق الذى أدى الى ثورة عرابى ، فكثيرا ما حدثنا آباؤنا وأجدادنا ، وحدثتنا أمهاتنا وجداتنا عن حكم أولئك النفر الذين كانوا يزدرون المصريين أشد الازدراء ، ويحقرونهم أشد التحقير ، ويضربونهم بالسياط لسبب وبغير سبب ، وهذا هو ما يعبر عنه المثل العامى ( آخر خدمة الغز علقه ) . والغز هم الغزاة الأتراك والجراكسة ومن اليهم » .

وكان لهذا الأثر الذهنى وقر شديد فى نفوس المصريين يحرك اتجاهاتهم الوطنية والسياسية مما سنراه جليا فى سيرة أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد ، وفى سير الحركة الوطنية بعد ذلك سيرا تأثر الى أبعد حد بطابع الحكم التركى والانجليزى للبلاد ، وهو جانب هام من جوانب تاريخنا القومى علينا أن نعيه أشد الوعى حتى يصبح حكمنا عليه حكما يقوم على الأصالة والحق متجنباً المين والهوى والجهل بحوافز المجتمع المصرى فى تحرره وانطلاقه ، وتطور هذه الحوافز وفقا لتطور الأحداث والعوامل التى تسوقها وتحدها .

وهذا الظلم الذى ناء به المصريون وباعد بينهم وبين الأسرة الحاكمة كان أقوى عامل فى قيام الثورة العرابية .

ومن الخطأ أن نحكم على الثورة العرابية انها ثورة جند من

أجل المساواة بينهم وبين أندادهم من الترك والجرس في الحقوق والامتيازات ، فانها وان بدأت تلك البداية الا انها انتهت بالمطالبة بحق الأمة في الدستور والحكم النيابي والمساواة التامة في الحقوق والواجبات ، تلك المساواة التي يكفلها الدستور كما يكفل العدالة للجميع أمام القانون .

اولم تكن الحركة الدستورية حركة العسكريين فقد سبقهم اليها أعضاء مجلس شورى النواب وكانوا صفوة أعيان الأمة ، فاستطاعوا أن يظفروا بتحقيق مبدأ المسؤولية الوزارية عام ١٨٧٩ وذلك في كتاب الخديو اسماعيل الى شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، وهى الوزارة التي أنيط بها وضع دستور للبلاد يحقق مطالب الوطنيين ، وان لم ينح للدستور الذي وضعه أن يرى النور إذ خلع اسماعيل قبل أن يصدر المرسوم الخديوى به . وبعد خلعه ببضعة أيام صدر القرار بتض مجلس شورى النواب واستمر معظلا مدة عامين حتى عاد على أيدي العرايين في ديسمبر سنة ١٨٨١ .

ولم يفرط هؤلاء النواب فيما يظنونه حقا من حقوقهم الدستورية ، حتى وان كانت الحكمة تقضى بالتريث في كسبه ، فحين رأى اعتراض الانجليز والفرنسيين على ما نص عليه الدستور الجديد الذي وضع في عهد توفيق من حق النواب في نظر الميزانية وقرارها ورأى أن الحكمة تقضى بالاغضاء عن هذا الحق حتى لا يصطدم بالدولتين المتين تتحرشان بالبلاد ، تمسك النواب بحقوقهم كاملا ورفضوا الانصياع لرأى شريف

مما أدى الى استقالته وتأليف وزارة البارودى وقرار الدستور بالشكل الذى أرادوه عليه كاملا غير متقوص .

فالحركة الدستورية قد بدأت قبل أن تبدأ الحركة العراقية وكان الأعيان من أعضاء مجلس شورى النواب قاداتها وعدتها ، وحظيت بتأييد الخديو اسماعيل رغم استبداده وميله الى الحكم المطلق ، ولكن العوامل التى حملته على تأييد مطالب الوطنيين كانت أقوى من كل نزعة تساوره نحو الاستبداد والحكم المطلق فقد رأى السلطة تخرج من يديه ، ورأى النفوذ الأجنبى الممثل فى الوزيرين الانجليزى والفرنسى يقضى على نفوذه وانفراده بالسلطة ، ورأى فى معارضة الوطنيين المنفوذ الأجنبى سندا له أمام هذا النفوذ ، فانحاز اليها وسار فى تيارها ، وهو نفس الاتجاه الذى سار فيه الخديو عباس الثانى فى بداية حكمه حين رأى كرومر يستأثر دونه بكل نفوذ وسلطان فى البلاد فسار فى تيار الحركة الوطنية مؤيدا للزعيم الشاب مصطفى كامل ، علما تصل به الى استعادة نفوذه اذا ما اتجابه النفوذ البريطانى عن البلاد ، ثم انقلب عليها حين رأى الاحتلال يمد له فى سلطاته بعد الوفاق بينه وبين جورست .

ولم تكن تلك الحركة الدستورية وليدة الظروف التى ساقته اليها ، وأولها الأزمة المالية والتدخل الأجنبى ، بل انها أعمق جذورا من ذلك ، اذ ترجع الى ظهور طبقة جديدة من الأعيان المصريين أتيح لها أن تشارك مشاركة محدودة فى شئون البلاد عن طريق مجلس شورى النواب الذى كونه اسماعيل ليبدو فى

نظر الغرب حاكما دستوريا مستنيرا ، كما ترجع الى حركة فكرية جديدة كان رائدها جمال الدين الأفغانى ، وغذتها صحافة ناشئة نشيطة وشباب مستنير أخذ يلتصق حول داعية الشرق العظيم ، كما كان لامتداد الموجة الغربية الى مصر واتصال مصر بأوروبا وظهور طائفة من الشباب تعلم فى الأزهر وفى المدارس الحديثة أثرها البعيد فى ذلك ، فقد أخذ هذا الشباب يعنى بشئون بلاده ويبرم بالسياسة العشوائية التى يسير عليها اسماعيل ولا يجد متنفسا لإعلان سخطه على استبداده وجوره الا فى مجالسه وندواته الخاصة التى وجد الأفغانى فيها أعظم منتدى لأفكاره وتعاليمه .

ثم كانت الثورة العراقية تعبيرا عن هذا كله .

فقد تزعم عرابى حركة الضباط المصريين للمساواة بأندادهم من الترك والجر كس ، ولا نحب أن نقف فى تحليلنا لاتجاهات الضباط المصريين عند تلك الحدود الضيقة من المطالب الطائفية ، فان المساواة بالعناصر التركية لم تكن مطلب الضباط فعصب بل كانت مطلب المصريين جميعا ، وكما تزعم عرابى حركة الضباط المصريين فى التعبير عن تلك المطالب فقد عبر الأعيان المصريون عنها فى حركتهم الدستورية ، وان جمعت الحركة الدستورية بين المصريين والأتراك فى المطالبة بالحياة النيابية ، واقتضرت مطالب الضباط على المصريين وحدهم ، وان كان تألف المصريين والأتراك فى المطالب الدستورية بسبب النفوذ الأجنبى الذى يطغى على الاثنين معا ، وبقدر ما كان من معارضى الحركة

الدستورية من المصريين أمثال رياض كان من مؤيديها أمثال شريف من الأتراك .

وقد تشيع اسماعيل للمطالب الدستورية حين قبل اللائحة الوطنية التي تقدم بها في ابريل ١٨٧٩ على ما تذكر الوقائع المصرية « جمعية حافلة من حضرات أعضاء شورى النواب ، والعلماء الأعلام والذوات الفخام والأمورين الكرام ووجوه البلد وأعيان المملكة ومعتبرى الأهالى » ، ممهورة بتوقيع ستين من أعضاء مجلس شورى النواب وستين من العلماء والهيئات الدينية وفي مقدمتهم — كما يقول الرافعى — شيخ الاسلام وبطريك الأقباط وحاخام الاسرائيليين ، واثان وأربعون من الأعيان والتجار واثان وسبعون من الموظفين العاملين والمتقاعدين وثلاثة وتسعون من الضباط ، وكان على رأس تلك الحركة شريف باشا التركى الأصل بينما وقف رياض باشا المصرى الأصل لا يتشيع لها ولا ينصرها ويمالىء النفوذ الأجنبى ويقره على التخلص من مجلس شورى النواب .

ويذكر عرابى فى مذكراته أن مطالب الضباط لم تكن قاصرة على انصاف رجال العسكرية المصريين بل عدتها الى المطالب الدستورية ، وان كان الرافعى يشكك فى هذا ويرى أن عريضة الضباط قاصرة على المطالب العسكرية ، الا أن هذا لا ينهى تفكير عرابى وزملائه فيما تجيش به نفوس المصريين من عواطف وانفعالات ولعله اذا كان قد قصر مطالبه الأولى على انصاف رجال العسكرية المصريين فلأنه جريا على التقاليد والنظم

العسكرية التي تمنع تدخل الجيش في السياسة لم يشأ أن يتخطى تلك التقاليد العسكرية العريقة ، فان عرابي ككل المصريين كانت تمضه التفرقة بين الأتراك والمصريين ، ولم يكن تقديره للخديويين الا تقديرا لنزعتهم الطيبة نحو المصريين فنراه يذكر للخديو سعيد خطبة ألقاها في « مآدبة أدبها بتصر النيل للعلماء والرؤساء الروحانيين وأعضاء العائلة الحاكمة وأعظم رجال الحكومة ملكيين وعسكريين » وأشاد فيها بضرورة النهوض بالشعب المصري حتى « يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب ، وقد وطدت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر الى العمل » . ويقول عرابي انه « لما انتهت الخطبة خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حائقين مدهوشين مما سمعوا . وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحا واستبشارا ، وأما أنا فاعتبرت هذه الخطبة أول حجر في أساس نظام ( مصر للمصريين ) » .

وما كان لعرابي أن يتمثل تلك الكلمات ويعيها طوال تلك السنين التي سبقت قيامه بحركته ما لم يكن مؤمنا بها في قرارة نفسه ايمان كل مصرى بها فان عبارة « مصر للمصريين » قد غدت بعد ذلك شعار القومية المصرية ، ذلك أن مصر لم تكن ملكا لبنيتها بل كانت ملكا لأسرة تحكمها وتستأثر بخيرها منذ حكمها محمد على وجعل منها ضيعة له ولأسرته وحاشيته ومن اصطفاهم من غير المصريين كما بينا من قبل . ولم تكن المطالب الدستورية الا أداة لتحقيق المساواة بين

المصريين والأتراك وحين استشرى النفوذ الأجنبي ، تشيع لها الخديو اسماعيل واجتمع عليها المصريون والأتراك : المصريون لانقاذ بلادهم من المؤامرة الاستعمارية التي توشك أن تطبق على بلادهم وللقضاء على امتيازات العناصر التركية والخديو والأتراك بالبقاء على نفوذهم الذي يوشك أن يضيع أمام التدخل الأجنبي . وكان الأعيان والمثقفون والضباط المصريون هم رواد تلك الحركة وزعماءؤها وما كان لتلك الحركة أن تبدأ ما لم تستكمل طبقة الأعيان كيانها الاجتماعي وجماعة المثقفين كيانهم الفكري ، وما لم يصل الضباط المصريون الى مناصب القيادة في الجيش . وقد عرفنا كيف قضى محمد علي على الأعيان والثروة المصرية وحال بين المصريين وبين مناصب القيادة في الجيش وقضى بذلك على أية معارضة يمكن أن تنشأ لحكمه واستبداده وحكم أسرته واستبدالها .

وكان من الممكن أن تتكون من المشايخ المصريين الذين نصبهم محمد علي على القرى والبلاد طبقة جديدة من الأعيان الا أننا لا نعثر لهم على أثر ينم عن تطورهما واستمرارها فمن بين أعضاء مجلس المشورة الذي أنشأه محمد علي عام ١٨٢٩ وكان يضم تسعة وتسعين عضواً ممن سماهم الرافعي « كبار أعيان القطر المصري » لا نجد اسماً لأسرة — ما عدا القليل — يظهر بعد ذلك ، على عكس المجالس النيابية التي تواترت على مصر منذ عهد اسماعيل فانها لتعد سجلاً تاريخياً لتطور طبقة الأعيان والثروة من المصريين فان كثيراً من الأسماء التي ضمها مجلس

شورى النواب تستمر وتتواتر في المجالس النيابية اللاحقة حتى العهد الأخير غير ما يجد عليها من أسماء جديدة بحكم التطور الاجتماعى الذى خضعت له جماعة الأعيان في نموها التاريخى .

ولعل نظام الاحتكار وهروب الفلاحين من زراعة الأرض وعزوف المشايخ عن خدمة الحكومة لثقل الأعباء التى كانت تلقى عليهم قد حال دون وجود بذرة صالحة لنمو طبقة ميسورة من هؤلاء المشايخ يمكن أن تكون نواة لطبقة من الأعيان المصريين تستطيع أن تطاول طبقة الذوات التركية حتى اذ كان حكم سعيد واصدار اللائحة السعيدية في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ التى أباحت الملكية الخاصة لأطيان . وحرية التصرف فيها بالبيع والرهن وأعقت الفلاحين من المتأخرات التى كانت عليهم وقدرت حينذاك بثمانمائة ألف من الجنيهات .. أخذ المصريون يقبلون على حيازة الأرض واقتنائها وبدأت تتكون طبقة من ملاك الأرض المصريين ساعدت على نموها عدة عوامل أخرى وأصبح بعضها من كبار الملاك وسرعان ما أخذت تنافس طبقة الذوات التركية ثراءها وان قصرت عن أن تنافسها الجاه والسلطان . ولم تكن اللائحة السعيدية وما قررته من حق الملكية الخاصة للفلاح هى وحدها العامل الأول فى نشأة طبقة الأعيان المصريين ، فان الفلاح ظل فى شك من نوايا الحكومة قبله فلم يقبل على حيازة الأرض ، اقبالا يوحى بنشأة طبقة مالكة من الفلاحين ، وصرح فى العام التالى لاصدار اللائحة السعيدية لمن يرغب منهم فى ترك أطيان من أطيانه للميرى ، وظل هذا التصريح ساريا حتى ألغى عام ١٨٦٥ ، فقد

وقر في ذهن الفلاحين ، لكثرة ما نالهم من عنت الحكم وعسفه وأحاييله التي يتدعها لابتزاز الأموال ، انه لا يصدر في أمر الا لمصلحته وحدها دون مصلحتهم ، ولكن الخطوات الأخرى التي خطاها سعيد لمصلحة المصريين ، وضعت بذرة قوية لنشأة تلك الطبقة الصميمة من الأعيان المصريين فقد عمل على أن يشرك المصريين في المناصب الادارية بنسبة الثلث منهم والثلثين من الأتراك (١) وذلك في وظائف حكام الأخطاط ونظار الأقسام ، بعد

(١) أمين سامى باشا : تقويم النيل : المجلد الأول من الجزء

الثالث ص ١٨٩ :

في ١٤ صفر ١٢٧٣ أمر عال لروضة البحرين منطوقه :  
انه لما كان جل مقتضى ارادتنا اجراء الأمور التي يكون بها حصول كمال رفاهية الأليف وحسن سياستهم واستقامة اجراء أمورهم على منهج العدل والانصاف ، وتخليصها من شوائب الجور والانحراف ليكون ذلك باعثا الى اصلاح أحوالهم وتيسير أمور معاشهم .

وقد سنح لخاطرنا أن أجعل الحكام ممن يوثق باعتمادهم في الأمور الدينية والمدنية من عمد أبناء العرب بنواحي المديرية مع أبناء الترك على سبيل التجربة وأبراز ما انطوا عليه من الثمرات المقصودة بالذات أو ضدها وهنالك يكون الأقدام على تقديمتهم أو بتعيين تأخرهم عن برهان واضح ، فابتدأنا بتنصيب اثنين من عمد نواحي مديرية المنيا وبني مزار نظار أقسام وجعلناهما موقعا للتجربة ، وأمرنا مدير الجهة المذكورة بتنصيب جانب من العمد حكام أخطاط ، والآن قد تعلقنا ارادتنا أن يكون حصول ذلك بساير الأقاليم فأصدرنا أوامرنا الى المديرين عموما وهذا اليكم لتنتخبوا من عمد أبناء العرب المجربين الأطوار المتصفين بحسن الاستقامة والسياسة من يليق بالتقدم لمناصب الحكومة وترتبوا نظار أقسام مديريتكم على الثلث منهم بأن يكون اثنين نظار أقسام من أبناء ترك وواحد من أبناء العرب ، كما أن حكام الأخطاط يكون منهم ثلاثة من أبناء ترك وواحد من أبناء العرب ، وقبل أن تنصبوهم اعرضوا الينا =

أن كانت تلك المناصب كغيرها من المناصب الإدارية الأخرى وقفا على الأثرak وخدمهم ، وبدأ بتنفيذ ذلك في مديرية العقولية ، ثم في باقى المديريات ، وكان قد اختار من قبل لوظائف نظار الأقسام « محمد سلطان أفندى » و « حسن شريعى أفندى » من عمد مديرية المنيا ، وارتقى كلاهما فى سلك الوظائف الإدارية فأصبح « حسن شريعى بك » مديرا للجيزة و « محمد سلطان بك » مديرا لبنى سويف ، كما عين « سيد أباطة بك » عمدة الشرقية مديرا للبحيرة ، وكانوا أول من وصل الى تلك المناصب من المصريين حينذاك ، ولا نجد تعليلا لاتجاه سعيد — اذا أنكرنا حسن طويته — فى الاستعانة بالعناصر المصرية فى المناصب الإدارية الا أن الطبقة التركية التى نشأت فى رحاب محمد على لم تعد قادرة على الوفاء بكل ما يتطلبه الحكم وما تحتاجه المناصب من الأفراد النابهين القادرين عليها ، كما أن هبوط الانتاج الزراعى هو الذى حمل على تملك الأرض للمصريين ،

= بيان أسماءهم وأسماء بلادهم وأقسامهم وأخطايمهم لأجل أن مع استحسان تقليدهم فى تلك أنوظائف تبذل اليهم النصيحة بأنهم اذا سلكوا مسلك الاستقامة وكان جل سعيهم فى اظهار آثار مقتضى ارادتنا من حصول كمال الرفاهية فيهم والعهدل بينهم وبراح المطالب وانجاز تشهيلها فهم أول بأول بوجه الحق فقد أستوجبوا الافتخار الذى حصلوا عليه وهو شرف التقدم واستجابوا حصول الى كافة أمثالهم وأن سلكوا غير هذا المسلك كما سلف ممن تقدم منهم فى الزمن المتقدم وعوقبوا بسلب نعمة التقدم منهم وازالة ونفى الفخر عنهم فيحل بهم أشد عقاب وأوله تخريب منازلهم يلزم التعجيل بذلك كما هو مطلوبنا .

( من دمياط ) ( ص ٣١ دفتر ١٨٨٨ عربى )

بدليل أن اسماعيل وكان على غرار جده محمد على لم يجد بدا من الاستعانة بالمصريين في المناصب الادارية ، في الوقت الذي حال فيه دون ترقياتهم في السلك العسكرى الى الحد الذي لا يؤثر في كيان الجيش ، كما أنه لم يشجع المصريين كثيرا على ملكية الأرض ، وكانت أكثر ( انعاميات ) الأراضى للعناصر التركية في الحاشية الخديوية وفي صفوف الجيش . وكان هو نفسه شرها الى الأرض فعمل على زيادة أملاكه منها حتى بلغت بعد سبعة عشر عاما من حكمه ٩٥٠ ألف فدان مقسمة الى ٥١ دائرة ، ولم يكن يمتلك في بداية حكمه غير ١٥ ألف فدان شأنه في هذا شأن بقية الأمراء الآخرين ، وأباح حق التملك للأجانب ولم يكن للمصريين قبل بمنافسة الأجانب على حيازة الأرض وتملكها لولا أن الأجانب كانوا يميلون الى استثمار أموالهم في غير الزراعة فلم تقع هذه المنافسة ، وحين سمح اسماعيل بحق التملك الكامل لبعض أنواع الأراضى كالعشور والأواسى كان ذلك تحت ضغط الحاجة الى المال فأصدر قانون المقابلة عام ١٨٧١ ويقضى بتحصيل ضرائب الأطنان لمدة ست سنوات مقدما . وحتى يشجع الأهالى على الأداء أباح لهم الملكية الكاملة لهذه الأنواع من الأراضى . ولعل سعيدا كان يصدر عن نية طيبة — كما يرى عرابى — عندما سمح بترقية الضباط والجنود المصريين الى مراكز القيادة في الجيش ، ففى ست سنوات ( ما بين عام ١٨٥٤ وعام ١٨٦٠ ) تدرج عرابى في السلك العسكرى من نهر مجند الى رتبة القائمقام ( عقيد ) ومثله في هذا بطلا الثورة العرابية ورفيقاه فيها :

على باشا فحى الديب وعبد العال باشا حلى فقد تدرجا بدورهما  
من تحت السلاح الى أرقى المناصب العسكرية .

ولم يشجع اسماعيل هذه السنة التى استنها سعيد بترقية  
المصريين فى السلك العسكرى فبقى أحمد عرابى فى رتبة القائمقام  
تسعة عشر عاما ولم يرق الى الرتبة التالية الا فى عهد توفيق  
وكان شفيعه فى هذه الترقية أن زوجه كانت أختا فى الرضاع  
للأميرة أمينة الهامى زوجة توفيق ، وبقيت العناصر الجركسية  
هى الغالبة فى القيادات العليا مما كان سببا فى تحرك الضباط  
المصريين ضد التفرقة بينهم وبين زملائهم من الجركس  
والأرناؤود وكانت شرارة الثورة العسكرية التى تحولت الى  
ثورة قومية شعارها « مصر للمصريين » بزعامة عرابى الفلاح  
المصرى ، وكان حرص قادة الثورة من الضباط على الحاق صفة  
مصرى بأسمائهم للدلالة على هذا الاتجاه وتأكيدده .

وإذا كان ولاء الجيش للحكم هو ما يحرص عليه الحاكم ،  
« والمصريون — كما يقول عمر طوسون — شعب لا يؤمن  
جائبه فلو سلمت قيادة الجيش الى ضباط من جنسه لخيّف أن  
ينزعوا يوما الى الفتنة والتمرد » فان اثار العناصر التركية  
بالقيادات العسكرية كان سياسة مقررّة فى أسرة محمد على ،  
ان شدّ عنها سعيد فقد اتهمه أفراد الأسرة بالغفلة والبله وما كان  
فيهم من يحبه أو يؤثره بمحمدة كالتى آثره عرابى بها .

ولعلنا نفترض أن سعيدا كان صادق النية حقا حين أشرك  
المصريين فى المناصب الادارية وارتقى بهم الى مناصب مديرى

المديريات ، الا أننا لا نستطيع أن نفترض حسن نية اسماعيل في السير على سنة سعيد في هذا الأمر الا أن يكون من ورائه مأرب آخر هو — كما نعتقد — انشاء طبقة مصرية تدين له ولأسرته بالولاء وتغنيه كما تغنى أسرته التي تروث ملك مصر عن العناصر التركية التي تعجز عن امداده بحاجته من الحكام والاداريين النابهين ، فنراه يفسح في المناصب الادارية للمصريين حتى كادوا يحتلون جميع مناصب مديري المديريات عام ١٨٦٩ (١) ، وان

- (١) اختير عدد من أعضاء مجلس شورى النواب عام ١٨٦٩ لمناصب المديرين هم :
- ١ - الشيخ محمد الصيرفي ( بك ) عضو المجلس عن البحيرة وكان عمدة قليشان .
  - ٢ - هلال بك عضو المجلس عن الدقهلية .
  - ٣ - أحمد شريف ( بك ) عضو المجلس عن روضة البحرين ( الغربية والمنوفية ) وعمدة أبيار .
  - ٤ - عامر أفندي الزمر ( بك ) عضو المجلس عن الجيزة وعمدة ناهية .
  - ٥ - سليمان أفندي عبد العال ( بك ) عضو المجلس عن أسيوط ( ساحل سليم ) .

ومن الأعضاء الذين عينوا وكلاء مديريات :

- ١ - أحمد أفندي أباطه العضو عن الشرقية ( منيا القمح ) .
  - ٢ - محمد أفندي عفيفي العضو عن الشرقية وعمدة الزوامل .
  - ٣ - ابراهيم أفندي الشريعي العضو عن المنيا وبني مزار .
- وعين عدد من المديرين من غير أعضاء المجلس في أوقات متفرقة

هم غير من سبقت الإشارة اليهم منهم :

- ١ - أتربي بك أبو العز وكان مديرا للمنوفية (١٨٦٥) ثم عضوا بمجلس الشورى عام ١٨٦٦ .
- ٢ - محمد منشاوي بك وعين مديرا للدقهلية (١٨٦٧) وكان عضوا بمجلس طنطا .

ظلت مناصب المحافظين بعيدة عنهم فلا نرى من المصريين من تولى منصب المحافظ في تلك الفترة .

الا أن هذه الأسماء من المصريين الذين احتلوا تلك المناصب الإدارية التي كانت وفقا على الأتراك من قبل ، تختفى بعد ذلك فلا نرى بين المديرين عام ١٨٧٩ مصريا واحدا إذا استثنينا محمد باشا سلطان ( مفتش عموم الأقاليم القبلية ) حينذاك . وبرهن محمد سلطان على أنه خامة طيبة لخدمة الحاكم الفرد وانه نهاز للفرص التي تعود عليه بالغنم الشخصي وكان موقفه بين توفيق والعرايين موقف من ينشد الكفة الراجحة ليدور في فلكها فلم يتوان عن التقرب من توفيق حين عرف أن كفة الثورة العرابية تسيل الى الخسران بعد التدخل البريطاني ، فخان الثورة الوطنية كما خان مصر ، ويقص الشيخ محمد عبده من خبر خيائته فيقول « هذا الهمام الوطنى الذى أوقد نار الفتنة فى البلاد وجمع لها وقودها وحطبها حتى امتد لهيبها وعم جميع الأنحاء ، ثم هرب من طريقها عندما خاف أن يلذعه لسان لهبها .. » .

« جاء فى آخر الأمر نائبا عن الحضرة الخديوية فى حبس كثير من الناس ولم يفرق بين الأبرياء وغيرهم . نال المكافأة من الجناب العالى بالأحسان جزاء إيقاد الفتنة ثم الهرب منها ، الا أن العدل

---

٣ - محمد عيدروس بك وعين مديرا للشرقية (١٨٦٩) وكان رئيسا لمجلس بنها .

٤ - سليمان أبانزه بك وعين مديرا للغربية (١٨٦٩) .

الآلهى سيقوم بمجازاته حق المجازاة على ما صدر منه أول الأمر  
وآخره ( يوم يعرض الظالم على يديه يقول يا ليتنى اتخذت مع  
الرسول سبيلا ، يا ويلتى ليتنى لم اتخذ فلانا خليلا ، لقد أضلنى  
عن الذكر بعد إذ جاءنى وكان الشيطان للإنسان خذولا ) وكما أن  
العدل الآلهى سياتخذ بما قدم من عمله ، أظن أن محاكم العدل  
الإنسانية تبين له خطاه فى زعزعة راحة البلاد المصرية فى أول  
الأمر » (١) .

وكانت المكافأة التى أشار اليها الشيخ محمد عبده وأخذها  
على محمد سلطان هى انعام الخديو عليه بعد الاحتلال بعشرة  
آلاف جنيه من المالية جزاء اخلاصه .

وهكذا نجح اسماعيل فى صنع طبقة مصرية تدين بالولاء  
لأسرته وتربط مصيرها بمصير هذه الأسرة والولاء لها . وان كنا  
لا ننكر أن بعض رجال هذه الطبقة المصرية الناشئة ظلوا على  
ولائهم لمصر وان أذعنوا لسلطان الاحتلال حين تخلوا عن العمل  
العام ، ولكنهم لم يؤيدوا سياسة الاحتلال وظلوا ينكرون على  
الخديو سلطانه المطلق وان قيده الاحتلال لمصلحته فحسب وهم  
الذين حملوا لواء الدعوة للدستور بعد ذلك وتنظيم العلاقة  
بين مصر وبريطانيا على أساس استقلال مصر والاعتراف ببريطانيا  
بمصالحها فى وادى النيل ، ومن هؤلاء الرجال كانت جماعة حزب  
الأمة الذى تكون عام ١٩٠٧ وكان من أعضائه أحمد لطفى السيد  
رئيس تحرير « الجريدة » الناطقة بلسانه .

(١) مذكرات الامام محمد عبده ص ٢٠٣ .

وهذا الاتجاه لجماعة الأعيان المصريين هو الذى ساد ثورة سنة ١٩١٩ بعد أن تزعموها وركبوا موجتها .  
ونعتبر اسماعيل حقا البناء الحقيقي لهذه الطبقة من الأعيان المصريين أو البورجوازية الناشئة بالمفهوم الغربى بعد أن وضع بذرتها الأولى باصدار اللائحة السعيدية وإباحة حق التملك للمصريين ، ولكن سعيدا كان يعنى ما يقصد حين عمل على اشراك المصريين فى المناصب الادارية فقد آثرهم بالنصح وحذرهم من الإهمال « كما سلف ممن تقدم منهم فى الزمن المتقدم » حتى يكونوا نواة طيبة للسير على تلك السنة ، أما اسماعيل فما كان يفكر فى مثل تلك السنة الحميدة بقدر ما كان يفكر فى جاهه ومظهره وسلطانه ، فلم يكن يرمى حين أنشأ مجلس شورى النواب الى اشراك المصريين فى الحكم أو تطبيق الحكم الدستورى فى مصر ، ولم يفكر فى أن مثل هذا العمل قد يؤدى الى اظهار طبقة ظلت بعيدة عن المشاركة فى شئون البلاد أو يقودها الى التقدم والبروز فى ميدان الحياة العامة ، فان هؤلاء العمدة والمشايخ ونظار الأقسام الذين تكون منهم مجلس شورى النواب ، قد أصبحوا النواة الحقيقية لطبقة الأعيان المصريين ، وواتتهم الفرص بعد ذلك لتنمية ثرواتهم وامتلاك الأراضى الواسعة وقيام الاقطاع المصرى بمساوئه التى شارك فيها الاقطاع التركى القديم وغدا ندا له ، ففي الوقت الذى حلت فيه الكوارث بالفلاح وأثقلته الضرائب وازداد فقرا على فقر ، كان الأعيان يقتنون « الأطيان والضياع واستصلحوا أطيانهم القديمة وزادت ثرواتهم بما أنشأته

الحكومة من أعمال العمران كشق الترع واقامة القناطر وتسهيل وسائل الري وانشاء السكك الحديدية ، وتعبيد طرق المواصلات فزاد دخلهم من أطيانهم وأملاكهم ، واتسعت عليهم الدنيا ، وراعت الحكومة جانبهم ، وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لأوامر الحكومة ويتزلفون الى الحكام لينالوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم ، وفي كثير من المواطن كانوا يكسبون رعايتهم اذ يصلونهم بالهدايا والرشا وما الى ذلك ، وكان الأعيان من الأسر الكبيرة يحتفظون بعصبيتهم العائلية ومراكزهم الاجتماعية ، فازدادت منزلتهم وعظم جاههم ، وراعى الخديو جاقبهم وأنعم على كثير منهم بالألقاب والرتب — وكانت نادرة في ذلك العصر (١) — وأسند المناصب القضائية والادارية الى فئة منهم ، فكان منهم المدبرون والمأمورون ورؤساء المجالس ( المحاكم ) الابتدائية والاستئنافية ومجلس شورى النواب كاد يكون مقصورا على طبقتهم ، وكان لبعضهم فيه مناقشات تدل على حظ من العلم والذكاء الفطري « (٢) .

وقامت بذلك طبقة اقطاعية من المصريين الى جانب السواد الأعظم من الشعب الذى ازدادت حالته فى أواخر عهد اسماعيل سوءا على سوء .

وهكذا شهدت الأيام الأخيرة من عصر اسماعيل ظهور

(١) يقصد الرافعى أن الانعام بالرتب والألقاب كان قاصرا على الأتراك وقليل ما ينالها المصريون .

(٢) الرافعى . عبد الرحمن : عصر اسماعيل الجزء الثانى

طبقة من الأعيان المصريين كان لها أبعد الأثر في اتجاهات الثورة العرابية كما لعبت الدور الأول في سياسة البلاد بعد ذلك ، وهي التي ظفرت للبلاد بدستور عام ١٨٧٩ مقررًا مبدأ المسؤولية الوزارية ، وقرار الميزانية والقوانين العامة ، وانتخاب ممثلين عن السودان ، وإن لم يصدر المرسوم الخديوي بإعلانه ، إلا أنه جاء نتيجة الاتفاق بين الحكومة وممثلي الأمة ولم يكن هناك ما يحول دون صدوره لولا التدخل الأجنبي وعزل اسماعيل ومجافة توفيق للنظام الدستوري .

ولم تسكت هذه الطبقة على اتجاه توفيق الاستبدادي وانفراده بالحكم فضمت اليها عددا من الناقمين على سياسة رياض في معارضته للنظام الدستوري وانحيازه للنفوذ الأوروبي ، على رأسهم الباشوات الأربعة : شريف باشا واسماعيل راعب باشا وعمر لطفى باشا وسلطان باشا ، وكوئت هيئة عرفت بالحزب الوطني أو « جمعية حلوان » (١) أخذت تجتمع سرا للعمل على مقاومة رياض واسقاط وزارته ، وتعددت اجتماعاتها في دار سلطان باشا وضمت اليها عددا من ضباط الجيش منهم أحمد عرابي وعبد العال حلمي وعلي فهمي وبعض المديرين منهم سليمان باشا أباطة وحسن باشا الشريعي فكانت تلك الهيئة من العوامل التي أدت الى وقوع الثورة العرابية . فما لا شك فيه

---

(١) لم يكن الحزب الوطني حزبا بالمعنى المعروف وإن دعاه أصحابه بذلك وبمبل عدد من المؤرخين الى تسميته بجمعية حلوان نسبة الى المكان الذي اتخذوه مركزا لاجتماعاتهم .

أن نقمة هذه الهيئة على وزارة رياض قد قوى من ثقة عرابي في نفسه وقدرته على تزعم حركة السخط بين الضباط المصريين على سياسة عثمان رفقي في الجيش فتسبب ذروة الأحداث التي أدت الى استقالة رياض وتأليف وزارة شريف الثالثة وغدا شخصية مرموقة يلتفت حولها الشعب ويؤيدها الأعيان والناهبون من رجال الحزب الوطني وخاصة بعد أن تضمنت مطالبه قيام حكم نيابي ، وكان شريف مترددا في قبول الوزارة خوفا من تدخل الجيش في السياسة ولم يقبلها الا بعد أن عاهد العرابيون على الثقة به والابتعاد عن السياسة ، وضمن رجال الحزب الوطني تعهد الجيش بالابتعاد عن السياسة فهم « متكفلون بالجيش المصرية الذين هم في الحقيقة أبناءهم واخوانهم » (١) . في عريضتين وقع عليهما ألف وخمسمائة من عمد البلاد وكبار الأهلين ، الأولى تضمن تعهد الجيش بالابتعاد عن السياسة ، والثانية في تأييد الحكم النيابي ، وقدم العريضتين الى شريف وفد من محمد باشا سلطان ، وسليمان باشا أباطة ، وحسن باشا الشريعي ، وأحمد بك المنشاوي ، وأمين بك الشمسي ، والشيخ على الليثي ، وعبد السلام المويلحي ، والشيخ الصباحي ، والشيخ أحمد محمود ، و ابراهيم افندي الوكيل .

وصدرت العريضتان بتلك الديباجة التي تسفر عما بلغته تلك الطبقة المصرية الناشئة من مكانة اجتماعية وحيوية بالغة وتطلع الى دعم كيائها السياسي والاجتماعي .

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ سبتمبر ١٨٨١ .

ولعل الأعيان في ضمانهم لا ابتعاد الجيش عن السياسة ، أرادوا أن يؤكدوا هذا الابتعاد ، ويحملوا عرابي على الوفاء به ، فما كان لهم نفوذ في الجيش إلا أن يكون عن طريق عرابي وما يمكن أن يحمله من ولاء لهم أو لمقاصدهم ، وهم في الحقيقة يخشون أن يقوض النفوذ العسكري طموحهم السياسي ، وإن لم يسفروا عن هذا الحذر الذي أثبتته الأحداث بعد ذلك ، عندما تطلوا عن الثورة العراقية ، فوقفت كثرتهم ترقب تطور الأحداث عن كثب وانضمت قلة منهم إلى الخديو متنكرة لعرابي كأحمد بك عبد الغفار والسيد افندي الفقي من نواب المنوفية ومحمد بك الشواربي من نواب القليوبية ممن أشار إليهم عرابي في مذكراته ، وكان على رأس هذه القلة محمد باشا سلطان صاحب الحظوة لدى الانجليز والخديو بعد خيائه للثورة .

وبقى فريق على ولائه للثورة كأحمد باشا المنشاوي زعيم طنطا الوطني كما دعاه « جون نينه » في كتابه « عرابي باشا » . ومن هذا الفريق ممن لفحته الثورة بنيرانها أحمد بك أباطة وأمين بك الشمسي من نواب الشرقية وأحمد افندي محمود وإبراهيم افندي الوكيل ومحمد افندي دبوس من نواب البحيرة ، والشيخ أحمد الصباحي من نواب الغربية ومراد افندي السعودي من نواب الجيزة ومحمد افندي جلال من نواب المنيا . ومهني افندي أبو عمر من نواب أسيوط وإبراهيم باشا الشريعي وبديني بك الشريعي من نواب المنيا على عهد اسماعيل ، وقد تناولتهم الأحكام العسكرية بالتجريد من الرتب والامتيازات

والتحفظ عليهم في بلادهم لمدد مختلفة مع دفع تأمين مالي يتراوح بين ألف وخمسة آلاف جنيه ، في الوقت الذي أنعم فيه الخديو على سلطان باشا بالنيشان المجيدى من الدرجة الأولى وعشرة آلاف جنيه تعويضا له عما أصابه من أضرار .

وكان سلطان باشا حنيا بالاحتلال البريطانى فقدم الهدايا الى قواده « شكرا لهم على انقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية » (١) على حد تعبيرهم ، وتلقى الشكر على هداياه التى قدمها باسمه واسم من شاركه فيها خطابا من الجنرال بولسلى خصه فيه بالذكر كما خص به محمد بك الشواربى ( باشا ) وعبد الشهيد افندى بطرس وعبد السلام بك المويلحى ( باشا ) ومحمود بك سلمان ( باشا ) وأحمد بك السيوفى ( باشا ) على خطابهم الذى قدموا به هداياهم (٢) .

والغريب أننا لا نجد من أعضاء مجالس شورى النواب أو حتى المجلس الأخير من اشترك فى « الجمعية العمومية » (٣) التى عقدت فى ١٧ يولية سنة ١٨٨٢ للنظر فيما يجب اتخاذه من اجراءات لادارة البلاد نيابة عن الأمة وتفويض المجلس العرفى الذى تكون من وكلاء الوزارات بتولى سلطة الحكم بعد انضواء توفيق ومجلس وزرائه الى الانجليز بالاسكندرية غير مصطفى افندى علام من نواب القليوبية ومحمد افندى دبوس من نواب البحيرة والشيخ أحمد

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٢) انظر الرافعى . عبد الرحمن : الثورة العربية والاحتلال

البريطانى ص ٣٩٤ .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٨ ابريل ١٨٨٣ .

الصباحي من نواب الغربية وبيدني افندي الشريعي من نواب المنيا  
في المجلس السابق مما يدل على مزيد من الحذر ان لم يدل على  
الفتور والتعاس واثار السلامة وقد نالهم جميعا ما نال العراقيين  
من سوء الجزاء .

وظهر في تلك الجمعية العمومية ما يمكن أن نعهه الطبقة الثانية  
من الأعيان وهي طبقة ناشئة بدورها الا أنها أحدث ظهورا من  
طبقة الأعيان الذين ظهوروا في مجالس الشورى والتي تزعمها  
محمد باشا سلطان في النهاية وكان يمثلك حينذاك ثلاثة عشر ألف  
فدان .

وقدر لبعض أفراد هذه الطبقة الجديدة أن يتقدموا ويجتازوا  
حدودها الى الطبقة الأولى الا أن أغليبتها بقيت تكون العصبية  
القوية في الريف وفي أفرادها تركز ما يعرف بالاقطاع الصغير ،  
فأصبحوا سادة بلادهم وقراهم يلودون في الغالب بالسلطة الحاكمة  
ويتباهون بالانتماء اليها مما أثقلهم بالديون ، فلم ينمو ثروتهم  
وان ظلوا يحتفظون بجاه العصبية وعنجهيتها ؛ الا من حملة الحرص  
على الاقتصاد فلم ينزلق الى حمى التفاخر والمباهاة .

ومن هذه الطبقة الناشئة كان الشيخ سيد أبو علي عمدة يرقين  
من أعمال الدقهلية وكان رجلا عصاميا استطاع أن يجتاز حدود  
طبقة الى الطبقة الأولى فتوفي عن ألفي فدان وأصبح « سيد باشا  
أبو علي » والد أستاذنا أحمد لطفي انسيد .

ومن سمات التطور الاجتماعي أن الطبقة الناشئة ترنو بعينها  
الى الطبقة القديمة محاكاة وتقليدا فتتشد من أسباب وجاهتها

ما يقربها منها ولا تعدم الطبقة الجديدة من مفلسى الطبقة القديمة من يرضى بالتقرب منها والارتباط بها فعندما حقق تجار المدن فى أوربا ثراء فاق ثراء كثير من النبلاء وأمرء الاقطاع ، أخذوا يتلمسون النبالة بمصاهرة النبلاء وأمرء الاقطاع المفلسين ، ولم يجد هؤلاء غضاضة فى مصاهرة تلك الطبقة الناشئة الثرية التماسا للثروة التى تمكنهم من المحافظة على مظاهر النبالة القديمة .

وحدث مثل هذا فى مصر عندما أخذت عوامل الضعف والانحلال تدب فى كيان الطبقة التركية وكان منها عدد من سيدات الحاشية وجواربها من كلفوات ومرضعات وأرامل بعض الضباط وموظفى السراى ممن أقطعن مساحات واسعة من الأرض هبة أو معاشا ، فكن يلجأن الى أعيان الريف لاستثمار أراضيهن محتمين بعصبيتهم من ضياع حقوقهن ، وتنتهى فى الغالب تلك العلاقة بالزواج ، ورحب الأعيان بزواج التركيات استكمالا لمظاهر الوجاهة وشوقا لجمال تميزن به وتطلعا الى حياة أنيقة يضيفنها على بيوتهن عرفت بها السيدة التركية فهى ربة بيت ممتازة وزوج مطواع للرجل .

واتسعت المصاهرات بين أعيان المصريين ووجهاء الترك فى عهد الاحتلال عندما أخذ هؤلاء الأعيان يزحمون الأتراك بشرائهم وثقافتهم وبما نالوا من مناصب رفيعة فى وظائف الدولة ، فقد تزوج سعد زغلول من ابنة مصطفى فهمى ناظر النظار التركى وهو الفلاح المصرى النابه الذى غدا بعد ذلك زعيما لثورة

سنة ١٩١٩ واحتل في نفوس المصريين تلك المكانة التي شغلها من قبل الزعيم الشاب مصطفى كامل .

ولم يكن ما يحول دون هذه المصاهرات بين الترك والمصريين غير العنجهية والاستعلاء التركي على الفلاح المصري ، فلما استكمل الفلاح المصري أسباب الوجاهة التركية وناقضه الشراء وأخذ يزحمه في مناصب الدولة ويفوقه ذكاء وثقافة لم يعد هناك ما يحول دونها .

وبمرور الزمن نشأت طبقة مصرية هي خلاصة المزج بين هاتين الطبقتين ، وكانت هناك عوامل أخرى عجلت بهذا المزج فالانتماء الى التركية قد زاوله بعض استعلائه عقب الاحتلال البريطاني وغلبة السيطرة البريطانية على البلاد ، وتصدر عدد كبير من أبناء الأعيان ممن نالوا تعليماً عالياً لمناصب القيادة في الدولة ، وكان هؤلاء بدورهم يفضلون الزواج من العناصر التركية أو التي تمت الى أصول تركية ، وكانت تلك ظاهرة طبيعية لا شدوذ فيها يقتضيها التقارب الطبقي بين وجهاء الأمة وأعيانها من الذوات الترك والأعيان المصريين ، فضلاً عن أن المرأة المصرية لم تكن قد بلغت بعد من التمدين ما بلغته التركية .

ونشأ جيل ما بعد الثورة العراقية ليواجه تلك المتناقضات التي أدت اليها حيوية التغيير في المجتمع المصري ، وهو الجيل الذي يمثله أحمد لطفى السيد خير تمثيل .

## رجل وجيل

عاش أحمد لطفى السيد فكرة تجسدت فى ضمير جيله وعصره ، ند عنها فكانت حلا صادقا لكل العقده والمتناقضات التى عاشها جيله . وكان هو نفسه ظاهرة طبيعية لعصره وجيله بكل عقده ومتناقضاته التى فرضتها الظروف السياسية التى مرت بمصر منذ الثورة العرابية التى قامت تشد وضعا للمصريين خيرا من وضعهم القديم فى ظل الأسرة الخديوية ، وفرضها الفشل الذى واجهته الثورة وانتهى بالاحتلال البريطانى للبلاد ، كما فرضها التطور الفكرى والاجتماعى للمصريين ، وامتداد الثقافة الغربية الى مصر امتدادا أخذ يهز القيم والتقاليد القديمة هزا عنيفا لا يبلغ حد الثورة على تلك القيم والتقاليد ، وان كان يرمى الى التوفيق بين الجديد والقديم فى اطار من تراث الآباء والأجداد والحضارة العربية الأصيلة ، فما كانت الثورة من شيم المصريين ، وان كانوا حين يحزب الأمر يخوضون غمارها فى ضراوة واصرار ، وانهم ليجتروا المحن محنة وراء محنة فى صبر عجيب وقدرية بالغة ، تمثلها وجدانهم مع امتداد تاريخهم الغريق عراقة الزمن والوجود الانسانى ، فلم تعد تهزهم عوارض الأحداث مهما جلت ، فما هى فى تقديرهم ومن وحى مشاعرهم الا غمة وتزول ، أو كربة وتفرج ، ما دامت لا تعرض لوجودهم الانسانى ،

أو تتأذى منها مشاعرهم ، أو تثقل على تقاليدهم وعقائدهم  
ومأثوراتهم ، فاذا عرضت لشيء من هذا ، كانت ثورتهم تعبيراً  
عن وجدانهم الحي ، واحساسهم العميق بما يوشك أن يزلزل  
كيانهم العام ، وكانت ثورة عامة يلفها الشعور المشترك برباط من  
الوحدة والاصرار والشجاعة .

ففى ظل الحكم الخديوى نمت الشخصية المصرية عن عقدتين  
متناقضتين : عقدة الاستعلاء ، وعقدة النقص ، الاستعلاء الذى  
يحسه الأصيل حيال الدخيل ، وصاحب الحق قبل من يعتصب  
حقه ، يغذيه لدى المصرى ذكاء أصيل اتخذ من بلاد الترك وغبائهم  
( ونفختهم الكاذبة ) مادة للفكاهة يسرى بها عن نفسه وينفس  
بها عن مكبوت مشاعره ، والنقص الذى يحسه أمام غلبة الترك  
واستئثارهم بالسلطان والنفوذ وبكل ما يتصل بالسلطان والنفوذ  
من جاه ومال .

فلما فشلت الثورة العراقية أورثت المصريين عقدة ثالثة هى  
الشعور بالقصور أمام القوة العسكرية الغاشمة ، واستغلت  
بريطانيا فيهم هذا الخوف من مجابهة القوة العسكرية فكانت تلجأ  
الى استخدامها عند كل أزمة تقع بينهم وبين المصريين ، وكان  
الأجراء التلقائى الذى تقوم به ، حشد بعض قطع الأسطول  
البريطانى بالاسكندرية ، أو باستعراض جيش الاحتلال فى شوارع  
القاهرة ، وكان استعراض قوات الاحتلال فى العاصمة والمدن  
الكبرى سنة تحتذيها كل عام . حتى تذكر المصريين بالقوة التى  
قهرت جيشهم .

ونشأ الجيل الذى ورث جيل العراقيين تحت رهق الخوف من مغامرة قد تصيب البلاد بنكسة كالتى أصابتها بفشل الثورة العراقية أو على يد العراقيين كما كان القول السائد حينذاك ، وهو القول الذى أخذت دوائر القصر تردده وتؤكدده ايها الناس بأن الثورة العراقية حركة تمرد قام بها عرابى وبعض من تشيعوا له وليس للمصريين يد فيها وليس فيهم من كان يؤيدها وجرت على البلد أعظم النكبات .

وترك هذا الخوف طابعه فى أسلوب الكفاح الوطنى لى المتطرفين والمعتدلين على حد سواء . فاتفق الفريقان فى أسلوب الكفاح واختلفا فى الخطة ، فالحزب الوطنى الذى يمثل المتطرفين قد جدد أسلوبه بتأليب الرأى العام العالمى على الاحتلال البريطانى ، مستندا الى الأساليب والحجج القانونية أما المعتدلون فكانوا يرون الاتفاق مع بريطانيا على استقلال مصر مقابل أن تعترف مصر بمصالح بريطانيا فى وادى النيل ، ولم يفكر أى الفريقين فى الثورة على الاحتلال ، أو تعبئة الشعب للثورة ، وظل القادة والزعماء ساديين فى هذا الخوف من العنف أو الثورة حتى أخلف الشعب ظنهم فى ثورته الغارمة سنة ١٩١٩ .

وكان لامتداد الموجة الغربية آثاره العميقة فى نفوس أبناء الجيل وفى نفوس المثقفين منهم بوجه خاص ، وكانت أعمق ما تكون فى نفوس من ارتحل منهم الى الغرب ليرى مدى التخلف الفكرى والحضارى الذى يتردى فيه قومه .

وأثمرت تلك الموجة الغربية الدعوة الى تحرير المرأة واصلاح

نظم التعليم ومناهجه ، والأخذ بسظاهر التمدن الغربي ، والتحرر من الجمود الذي يعوق سير الحياة وارتقاء الفكر وصالح العقيدة ، كما أثمرت تلك النظرة الواعية للمديمقراطية والحكم الدستوري .

وبجانب تلك الموجة الغربية القادمة كانت اليقظة الاسلامية قد أخذت تستكمل اطارها وتتحول من حركة سلفية بدأت على يد محمد بن عبد الوهاب الى حركة اصلاح وتجديد شامل يوفق بين قواعد الدين وتطور الحياة العصرية ، وكان رائد هذا التحول جمال الدين الأفغانى وتلميذه محمد عبده .

واتخذ جمال الدين الأفغانى من عالم الاسلام الفسيح ميدانا لدعوته ، ولكنه وجد في مصر التربة الصالحة لنماء بذره ، فأقام فيها زمنا والتف حوله عدد من المريدين والأنصار هم خيرة الشيبة الواعية الناضجة المتفتحة في مصر حينذاك ، على رأسهم دون مرء خيرة مريديه الامام محمد عبده .

وتلاقت الموجة الغربية وحركة التجديد والاصلاح في مصر على وفاق ، ذلك أن حركة التجديد في مصر قامت على أساس تحرير الدين من أغلال الجمود والقيام باصلاح يوفق بينه وبين مطالب المدنية الحديثة . ولا يصدم العقل أو الوجدان أو التقاليد ، فقد أثبت الاسلام كما يقول « تشارلس آدمز » انه « دين عام يناسب كافة الناس ويلائم جميع العصور والثقافات » . ونستطيع أن نرد حركة الاستنارة في مصر الى رفاعة رافع الطهطاوى ، ولكن الحكيم الأفغانى هو الذى انتقل بها من

السلبية الى الايجابية وفلسف منهاجها وكشف عن وسائلها وأهدافها ، وحمل الحركة بعده الامام محمد عبده ومن بعده لطفى السيد ، وكان كل منهم مكملا للآخر ، وجاء كل منهم في الوقت الذى يناسبه تماما ، فلم تصدم آراؤهم الجيل أو المجتمع ، فرفاعه الطهطاوى عاش جيل محمد على وما بعده ، وكشف عن محاسن الحضارة التى عرفها فى الغرب وفى فرنسا بوجه خاص ، وطلّح الناس فيما كتب عنها لونا جديدا من ألوان الحياة لا عهد لهم به ، وشكّلا من الحكم ونوعا من العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، لم يعرفوه فيما مر بهم من استبداد الولاة والمماليك ومحمد على ، وحبذ تعليم المرأة ، فكأنه راد الطريق أمام « قاسم أمين » ، الا أنه فى كل ما كتب لم يدع لأمر منها ، ولم يتزعم دعوة للإصلاح والترشيد ، وان لم يتوان عن تطوير واصلاح كل ما عهد اليه به من عمل وخاصة فى ميدان التعليم ، ولا بد أنه كان يدرك تماما أن التعليم خير مقوم للأمم وأعظم هاد الى طريق التقدم والارتقاء ، وهو ما دعا اليه محمد عبده بعد ذلك .

وبدأت ايجابية الحركة على يد جمال الدين الأفغانى ، وقد نزل مصر فى وقت كانت الأفكار فيه تجيش بالثورة ، واستبداد اسماعيل ومظالمه وسفاهه يأخذ برقاب الناس ونفوسهم ، والطبقة المصرية الصميمة تبرز وتسفر عن نفسها فى مناقشات مجلس شورى النواب . فوجد فيها أكرم تربة لغرسه ، وأنعم صدى للحن الثورة الذى يتردد على شفثيه .

وحين جاء الأفغانى الى مصر ، كانت تنفعل بالثورة دون أن

تتصدى لها ، وكانت بين الاحجام والاقدام تلوذ بصبرها العجيب  
وقدريتها البالغة ، فأخذ بيدها الى الثورة وعبد لها الطريق .

وكان الأفغانى نسيج وحده فى عالم الاسلام ، لا نجد له بين  
المسلمين شبيها فى شجاعته وصلابته وحلمه وسماحته ، وصراحته  
وغضبته حين يغضب أو يثور الا عمر بن الخطاب ، « فبينما هو  
حليم أواب — كما يصفه الشيخ محمد عبده — اذ هو أسد  
وثاب .. فهم رسالته وما تتطلب من جهاد ، وما تقتضيه من أعباء  
فلم يرتبط بأسرة ، ولم يستعبده مال ، وعاش لأفكاره ومبادئه ،  
تكفيه أكلة واحدة فى اليوم كله ، وان أفرط فى الشاى والتدخين ،  
أعد نفسه للنفى فى كل لحظة ، فنافيه لا يتعبه الا شخصه ،  
ملا بسه على جسمه ، وكتبه فى صدره ، وما يشغله فى رأسه ،  
وآلامه فى قلبه . »

وكانت السنون الثمانى التى قضاها بمصر حافلة بالأحداث  
الجسام ، فمظالم اسماعيل تهز ضمير المصريين هزا عنيفا ، وسفهه  
يكبلها بالديون الثقال التى جرت الى التدخل الأجنبى وفرض  
الرقابة الثنائية على المالية عام ١٨٧٦ وتأليف الوزارة المختلطة  
برئاسة توبار عام ١٨٧٨ لتضم وزيرين أوروبيين أحدهما انجليزى  
والآخر فرنسى .. والنفوس تنهيا للثورة ، وان كانت تنهيبها ،  
فلما جاء نفض عنها التهيب ، وبث فيها من اقدامه ما حرك  
أعضاء مجلس شورى النواب بالمعارضة ، وحمل الضباط المصريين  
بعد ذلك على القيام بحركتهم التى انتهت بالثورة على الخديو .

ويصف الشيخ محمد عبده حال مصر قبل مقدم الأفغانى

فيقول :

« ان أهالى مصر قبل سنة ١٢٩٣ هـ كانوا يرون شئونهم العامة بل والخاصة ملكا لحاكمهم الأعلى ومن يستنبيه عنه في تدبير أمورهم ، يتصرف فيها حسب ارادته ، ويعتقدون أن سعادتهم وشقاءهم موكولان الى أمانته وعدله ، أو خيانتة وظلمه ، ولا يرى أحد منهم لنفسه رأيا يحق له أن يبيديه في ادارة بلاده ، أو ارادة يتقدم بها الى عمل من الأعمال يرى فيه صلاحا لأمتة ، ولا يعلمون من علاقة بينهم وبين الحكومة سوى أنهم مصرفون فيما تكلفهم الحكومة به وتضربة عليهم ، وكانوا في غاية البعد عن معرفه ما عليه الأمم الأخرى سواء كانت اسلامية أو أوربية - ومع كثرة من ذهب منهم الى أوربا وتعلم فيها من عهد محمد على باشا الكبير الى ذلك التاريخ ، وذهاب العدد الكثير منهم الى ما جاورهم من البلاد الاسلاميه أيام محمد على باشا الكبير وابراهيم باشا لم يشعر الأهالى بشيء من ثمرات تلك الأسفار ، ولا فوائد تلك المعارف ومع أن اسماعيل ابدع مجلس الشورى فى مصر سنة ١٢٨٣ هـ . وكان من حقه أن يعلم الأهالى أن لهم شأنًا فى مصالح بلادهم ، وأن لهم رأيا يرجع اليه فيها ، لم يحس أحد منهم ولا من أعضاء المجلس أنفسهم بأن له ذلك الحق الذى يقتضيه تشكيل الهيئة الشورية ، لأن مبدع المجلس قيده فى النظام وفى العمل ، ولو حدث انسانا فكره التسليم بأن هناك وجهة غير التى يوجهها اليها الحاكم لما أمكنه ذلك فأن بجانب كل لفظ نفيا عن الوطن ، أو ازهاقا للروح أو تجريدا من المال » .

وجاء الأفغانى ليقرب كل هذا ويخاطب المصريين بلغة جديدة

يقول فيها بعد أن يستشير خمولهم واستكاثتهم ويشيرهم على الظلم والاستعباد :

« انظروا اهرام مصر ، وهياكل منفيس ، وآثار طيبة ،  
ومشاهد سيوه ، وحصون دمياط ، فهي شاهدة بمنعة آبائكم  
وعزة اجدادكم » .  
« هبوا من غفلتكم ! اصسحوا من سكرتكم ! عيشوا كباقي  
الأحرار سعداء » .

ومنذ ذلك الحين — كما يقول أحمد أمين — طارت شرارة  
الثورة العراقية .

ورأى المصريون في الأفغانى طرازا جديدا من الرجال ، فيه  
من الفارق بينهم وبينه من الطباع ما هناك من فارق بين جبال  
الأفغان الشامخة الجهمة وسهول مصر المنبسطة الباسمة ، وما هناك  
من فارق بين رجل الجبل الحر الطليق ورجل السهل المقيد بقيود  
الإقامة والاستقرار .

لهذا كان الأفغانى طرازا وحده بين الطهطاوى ، ومحمد عبده ،  
واطفي السيد ، وأن اتفتوا جميعا في المنحى واختلفوا في النهج ،  
فلم يكن الطهطاوى صاحب دعوة وإنما كان صاحب فكرة  
استحسنها ولم يدع لها وظهر أثر تلك الفكرة في كل عمل تولاه  
فكان رائدا من رواد التمدين الأوروبى دون أن يدعو لهذا  
التمدين وعرف الناس بالحضارة الأوربية دون أن يرتدى مسوح  
الدعاة والمصلحين ، وقصر جهده على التجديد والاصلاح داخل  
اطار العمل الذى يتولاه ، وما كان لغيره أن يكون غير هذا في  
ظل الحسك العلوى وفي رحاب « ولى النعم » ، وفي وقت  
لم تتعرف مصر بعد على ذاتها ووجودها .  
وكان محمد عبده كلطفى السيد مفكرا عقليا ، وان جرفته

الثورة العراقية ، كما جرفت غيره من المصريين ، فقد غرس الأفغانى بذرة الثورة فى نفسه كما غرسها فى بقية المصريين ، وشارك فى الثورة العراقية كما شارك فيها غيره من أقطاب الثورة حينذاك ، وان تخلى عن الأسلوب الثورى بعد فشل الثورة ، إلا أنه لم يتخل عن صلابه الرأى والدعوة الى الإصلاح ، ولم تتخل عنه الشجاعة الأدبية التى ربطت بينه وبين الأفغانى ، فظل يجهر برأيه ويتحدى السلطة ، سواء غضبت عليه السلطة أو رضيت عنه فما كان يهمه فى قول الحق والدعوة اليه رضا أو غضب ، ولم يكن يحب الطفرة فلم يجذب الثورة فى بدايتها ، وما كان من المتشيعين لعرابى ، فقد كان يراه دون هذا العمل الكبير ، وما كان من المحبين لتوفيق أو الموالين لأسرة محمد على ، فاذا كان له أن يختار جانبا من الجانبين ، فما كان ليختار الا جانب عرابى المصرى الصميم الذى تزعم الحركة وانقلب المصريون كلهم معه على توفيق يشابعونه وينصرونه ، وما كان لمحمد عبده أن يقف على الحياد والبلاد تمور بالثورة والمصريون ينقمون على توفيق خيائته واستعداءه للأجانب عليهم ، نقمته نفسه على توفيق وعلى أسرة محمد على .

فاذا انقلب الشيخ محمد عبده ثائرا ، وهو من المحبذين للتطور دون الطفرة فلأن روح الأفغانى كانت تقبع فى ضميره ، ولأن المصريين جميعا قد أجمعوا على الثورة فليكن معها علما تشر خيرا ، وليقود شوراها الى الصواب والحكمة .

وتبقى فيه اثاره من روح الثورة العراقية ومن روح أستاذه

جمال الدين الأفغانى ، فيبدأ آن معا اصدار « العروة الوثقى »  
فى باريس تورى بالثورة على الاستعمار وتندد بالرجعية والجمود  
وتحمل على الظلم والاستعباد ، وتدعو الى حمل السلاح ومقابلة  
القوة بالقوة .

وتحتجب « العروة الوثقى » ويرتحل الأفغانى الى بلاد  
الاسلام ويعود الشيخ محمد عبده الى بيروت ، فيعود الى  
طبيعته الأصلية من تحكيم العقل ، والدعوة الى الاصلاح والأخذ  
بسنة التطور فى التقدم والارتقاء .

ويؤوب الغريب الى الوطن بعد سنوات ست قضاها فى  
بيروت منفيا ، وما كان توفيق ليرضى بالعمو عن رجل جاهره  
العداء وأخذ عليه خيائه وقال عنه فى حديث الى « بول ميل  
جازيت » الصحيفة الانجليزية « ان توفيق باشا أساء الينا أكبر  
اساءة ، لأنه مهد لدخولكم بلادنا ، ورجل مثله — انضم الى  
أعدائنا أيام الحرب — لا يمكن أن نشعر نحوه بأدنى احترام »  
ومع هذا اذا ندم على ما فرط منه وعمل على الخلاص منكم  
ربما غفرنا له — لأننا لا نريد خونة وجوههم مصرية وقلوبهم  
انجليزية » .

ولكن « توفيق » يصدر عفوه رانما حين يرى كرومر ذلك ،  
وما كان كرومر لتفوته تلك البادرة التى سنحت لبيهرن على  
سماحة بريطانيا نحو رجل ناصبها العداء وكأنه يقول للمصريين ،  
اننا لا نحكمكم بقدر ما نسعى لارشادكم والتعاون معكم فى  
سبيل خيركم وهى بعض دعاوى الاستعمار فى تبرير حكمه

للشعوب ، وما كان كرومر ليفوته أيضا أن يتقرب الى المصريين  
بالعفو عن الشيخ وكأنه يثبت بالعمل ما كان يردده بالقول من أن  
الحكم البريطاني وقاء للمصريين من استبداد حكاهم .

ورجع الشيخ الى مصر وقد نزع عن نفسه ثوب الثورة بله  
العمل السياسى واتجه الى الاصلاح فى ظل السلطة الغالبة ، فكانت  
ردة أملاها الواقع المحتوم ، حيث لا تثمر السياسة عملا فعلا فى  
حياة أمة شهدت النكسة وذاقت المرارة من فشل ثورتها . وحتى  
يقضى هذا الجيل الذى عاش سنوات المحنة ، لا بد من تعبيد  
الطريق أمام الجيل الجديد ولن يكون ذلك بغير التعليم والتربية  
القويمة واصلاح ما فسد من أمور أو جمد من نظم وعقائد ،  
ولن يكون الاصلاح الا على يدي السلطة التى تستطيعه ، ووجد  
محمد عبده من سلطات الاحتلال عظفا على مشاريعه لم يجده  
عند الخديو أو بطائنه ، وان أيده عباس فى البداية ، كما أيد  
الحركة الوطنية سعيا وراء مطامعه وأغراضه الشخصية فى  
اكتساب المصريين الى صفه ضد الانجليز ، ولكنه لم يلبث أن  
تنكر له كما تنكر للحركة الوطنية بعد ذلك .

ولقد تكشف للمصريين من أساليب عباس واستبداده ما لم  
يتكشف لهم من أساليب أبيه وجده « فلم يكذب يظفر بقليل من  
السلطان — كما يقول العقاد — (١) على عهد سياسة الوفاق بعد  
عزل كرومر حتى انقلب على شيعته وشيعة الحركة الدستورية

(١) العقاد : محمد عبده ص ٢٠٠ .

فساقهم الى السجن واحدا بعد واحد ، ثم ألجأهم الى المنفى باختيارهم فرارا من السجن والمصادرة .

ولم يكن محمد عبده سلبيا في حركته الاصلاحية ، فالى جانب العمل ما كان يتوانى عن ابداء الرأى صريحا فيما يعن من أمور ، وما كان يقصد من وراء العمل الا تحقيق الهدف الذى يبغيه من التقدم والارتقاء المنشود ، سواء عارضت السلطة ذلك أم أيدته ، وكان يصدر فى رأيه عما يعتقد ويدين به رضى ولى الأمر أم كره .

وكانت مدرسة لطفى السيد امتدادا لمدرسة الشيخ محمد عبده ، فى ايجابيتها وصراحتها واعتدالها وخاصة فى ذلك الطور الأخير من حياة الشيخ ، وفى اعتناقها لسنة الاصلاح والتطور والابتعاد عن العنف والتهيج السياسى والثورة ، وان ارتدت الى العمل السياسى الذى كفر الشيخ به وابتعد عنه .

فاذا كان فشل الثورة العراقية هو الذى حمل الشيخ بعيدا عن السياسة ، فان النكسة التى أعقبت الثورة كانت حافزا للجيل الجديد على توقي نتائجها والخلاص من شرورها وأولها الاحتلال البريطانى وسيطرة الانجليز على الحكم ، فقام مصطفى كامل يدعو للجلاء ويؤلب الرأى العام فى الداخل وفى الخارج ضد بريطانيا واحتلالها العاصب للبلاد ، وقام لطفى السيد يدعو للاستقلال والدستور ، فان استبداد الخديو لا يقل شرا عن الاحتلال ، وأن التمسك بسيادة الدولة العثمانية لا تفع فيه ولا جدوى من ورائه . وسارت الكثرة وراء مصطفى كامل وذهبت القلة — وان

كانت قلة متميزة — وراء لطفى السيد وان لم تتشيع له في كل ما يقول ، فقد كان السراة والمثقفون فيها على طرفي تقيض من حيث الاتجاهات الفكرية والسياسية . وبذلك انعكس جيل ما بعد الثورة العراقية في السياسة بعد أن نكص عنها جيل الثورة .

وفي هذا الجيل — جيل ما بعد الثورة العراقية — تحددت معالم الاتجاهات الفكرية والسياسية والاجتماعية متأثرة بكل الملابس التاريخية التي مرت بها البلاد ، بكل ما فيها من متناقضات والتي لعبت دورها الفعال في عملية المزج العام بما يتطلبه من تجانس وانسجام .

وانعكست تلك المعالم بكل متناقضاتها على شخصية لطفى السيد فأصبح الناطق الشعوري بلسان جيله وعصره وغدا في هذا الجيل معلمه الأول . وكان له من استعداده الذهني والعقلي ما بوأه مكان الصدارة الفكرية في جيله وبين أبناء الجيل الذي أعقب جيله . فلم ينتقيد بتقاليد الطبقة التي ينتمى إليها وان لم يتحرر منها ، فقد خرج لطفى السيد كما قلنا من طبقة الأعيان المصريين وهي طبقة محدثة ، كما عرفنا ، لا يمتد تاريخها الى أبعد من عصر اسماعيل ، ولا يتجاوز منذ وضعت بذرتها الأولى حتى بداية الاحتلال أكثر من عشرين عاما وان نمت عن حيوية بالغة في تطورها واكتمالها .

وعاصر لطفى السيد مراحل النمو التي حملت أباه « الشيخ سيد أبو علي » من زهرة أعيان القرى الى زهرة أعيان القطر

ووجهائه ، ففي عام ١٨٨٢ نرى اسم الشيخ سيد أبو علي من عمدة  
الدقهلية فيمن حضر الجمعية العمومية التي دعا إليها عرابي  
عام ١٨٨٢ كما عرفنا ، وفي ذلك الوقت لم يكن لطفى السيد قد  
جاوز العاشرة من عمره الا ببضعة شهور فقد ولد في ١٥ يناير  
سنة ١٨٧٢ بقرية برقين من أعمال مركز السنبلالوين بمديرية  
الدقهلية ، وكان جده « علي أبو سيد أحمد » كأبيه عمدة للقرية  
ولم يكن تعدادها حينذاك على ما يذكر لطفى في « قصة حياتي »  
ليزيد على مائة نسمة ، فهي اذن قرية صغيرة ولا يبلغ عمدتها من  
الجاه مبلغ العمدة الكبار في المدن الكبيرة ، ولكن الشيخ سيد  
أبو علي كان رجلا عصاميا كما يصفه عبد العزيز باشا فهمي في  
معرض صداقته للطفى السيد في « هذه حياتي » فقد استطاع  
أن ينمي ثروته ويبدو أنه كان فلاحا ذكيا ممتازا ، ونال رتبة  
البكوية ثم الباشوية فأصبح « سيد باشا أبو علي » وكان زميلا  
لابنه في عضوية حزب الأمة منذ تكوينه عام ١٩٠٧ .

ومن تقاليد الأسر المصرية وهي سنة عربية في الأصل ، أن  
تؤثر البكر من أبنائها بمعاملة خاصة وكأنها تعدد في مجتمع أبوي ،  
لتحمل مسئولياته في رعاية الأسرة وزعامتها من بعد . وكان لطفى  
السيد على ما يقص صديقه عبد العزيز فهمي أثيرا لدى أبيه حتى  
أحب أن يؤثره على أخواته بأربعمائة وخمسين فدانا كان قد  
شرع في شرائها عام ١٩٠٦ وأراد أن يكون عقد المشتري باسم  
لطفى السيد لولا رفضه أن يميز على أخوته .

وينعكس هذا الايثار للأكبر من الأبناء على تربيته ، فمنذ  
النشأة الأولى يسلك مسلك الرجال كما يراد له ، وان كانت تلك  
منقصة عند التربويين في انكارها لنزعات الطفولة الا انها بما جرت  
عليه من الرعاية والتفوييم الناصح كانت تسمى في الطفل شخصيته  
الاستقلالية وثقته بنفسه ، وكاتنا خلتين من خلال لطفى السيد  
طوال حياته مردها دون شك التفوييم الناصح لا الزاجر في سنى  
الطفولة الباكرة .

وئمة خلة أخرى من الأئمة والاعتزاز والشعور بالسيادة  
تضيفها سنو الطفولة الباكرة من ينشأون في حمى العصبية  
والزعامة الأبوية المقرية ، وهى خلة يتمثلها أبناء العصبيات في  
الريف دون المدن حيث تتضاءل العصبيات في المدن ، ويتقصر  
الوجهاء والسراة فيها عن الرعاية الأبوية التى تتمثل في زعامة  
العصبيات الريفية ورعايتها للقرية .

وكانت تلك خلة من خلال لطفى السيد أيضا انعكست على  
سلوكه طوال حياته ، فكان اعتزازه بمصريته اعتزازا يقوم على  
العصبية فراح يدل بمصريته ويدل بما عليه المصرى من استعلاء  
وقخر ، فبينما هو يتكلم لغة قرينته وينطق القاف ( جافا ) على  
غير لغة القاهريين وأبناء الذوات ، اذ به أرسنقراطى السميت  
والشارة في مظهره ووجاهته — كما يقول العقاد — يحرص عليهما  
في زيه وتقاليد سلوكه المهذب ، وكأنه يتحدى عظمة التركي بعظمة  
الفلاح ، وبينما هو يرتدى قفطان الوجيه الريفى في الدار ، اذ به  
لا يواجه الناس في المحافل الا مرتديا « البونجور » ويأبى أن

يطلب جوادا من جواد الشرطة وهو وكيل للنيابة في صدر شبابه ينتقل به من بلد الى بلد للتحقيق والتفتيش ، ويقتنى لنفسه جوادا خاصا وسائسا له ، ويخرج الى الحقول للصيد ، ويمارس الرياضة البدنية ويختار أكثرها نبالة كالمبارزة بالسيف شأن النبلاء في أوروبا ، مدلا على وجاهة السيد التركي بوجاهة السيد المصرى .

وكانت تلك سمة كثير من النابيين المصريين ، فقد كان مصطفى كامل حريصا هو الآخر على هذا السم من الوجاهة وأدب السلوك شأن السراة والنابيين من الترك ، فقلما كان يبدو الا مرتديا « البونجور » وفي هالة من الوضاعة والوجاهة يضمنى عليها ذكاؤه اللماح من جمال الروح ما كان يكسوه من جمال الخلقة ونبيل المظهر .

ولم يكن من يدل من المصريين على الترك بالوجاهة أو مظاهر السيادة مدلا بها عن مركب نقص أو حقد اجتماعى من قبيل هذا الحقد الذى يسيطر على الطبقات فى صراعها المرير للمساواة ، ولكنه دل من ينشد التفوق والبروز فى ميدان الوجاهة والسيادة ، فان دل على شىء فلا يدل الا على مركب الاستعلاء الذى يمتصه المصرى من اتمائه الى عصبية قوية أو اعتزازه بكيانه القومى .

وسرت عقدة الخوف من العنف أو الثورة فى نفس لطفى السيد كما سرت فى نفوس أبناء جيله من فشل الثورة العراقية ، ونأى به تكوينه العقلى عن الملاحاة فى الحزبية أو اللدد فى الخصومة ، وما كانت سماحته لتدع بينه وبين الناس مكانا لضغن

أو جفوة ، وما كان أى خلاف بينه وبين غيره ليصل به الى الخصومة فى أية صورة من صور الخصومة الا أن يؤثر العزلة والابتعاد .

وانعكس هذا الخوف من العنف أو الثورة التى تواجه قوة لا طاقة لها بها ، على تفكيره وسلوكه العقلى فكان ايمانه بالديمقراطية ايمان من يرى فى الاقتناع الحر سبيلا الى الحق وأن الحق دائما فوق القوة ، وكان ايمانه بالتطور ايمان من يرى أن الزلل فى الطفرة لا تؤمن عواقبه وان الأعداد يسبق العمل دائما فان أردنا الاستقلال فعلينا أن نعد الأمة لنيل الاستقلال .

وكان فى ايمانه بالديمقراطية وحرية الرأى وحده ، لا يرى الرأى وحده ، ولا يبدو كمن يرجح منه جانبا على الآخر ، فاذا كان الرأى رأيه طريقه بالحجة والدليل ، وترك الناس دونه يتشيعون له أو يحملون عليه ، ولكنه يبقى فى ايمانه به يسوق الدليل وراء الدليل على صحته من غير أن يقع فى لجاجة أو يسوقه الجدل الى العنف والتحامل ، فاذا غلب على أمره — ولم يكن ليغلب فى أمر يؤمن به الا أن تحول ظروف قاهرة دونه ودون ابداء رأيه ، آثر العزلة وهجر الميدان ولا يهجره الا كارها ، فحين هجر الصحافة ( وكسر قلمه ) كما يقول ، لم يهجرها الا بعد أن رأى أن قيود الحرب قد تحول بينه وبين ما يكتب فالكاتب المقيد — كما يقول الدكتور هيكل (١) فى هذا الصدد — لا يستطيع أن يكتب شيئا ذا قيمة .

(١) هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٧٠ .

ولم تكن الصحافة لديه مهنة أو هواية ، ولكنها وسيلة للتعبير عن رأى والدعوة الى فكرة ، فاذا لم تعد بعد وسيلة للتعبير الحر ، واذا انتهت الفكرة بوقوع ما ينقضها أو يهدمها ، لم يعد فيها ما يستهوى صاحب رأى أو داعية فكرة كلطفي السيد . وكانت آثار الحرب العالمية الأولى قد امتدت الى مصر حينذاك وفرض عليها الانجليز الأحكام العرفية وما تقتضيه من رقابة على وسائل النشر ، ولم يكن راضيا عن اشتراك مصر في الحرب بغير مقابل ، وكان يرى اعلان استقلال مصر أولا ، فاذا اشتركت في الحرب ، اشتركت كحليفة لبريطانيا ولم تشترك كتابعة ، وسعى لهذا الغرض بعد أن لاحت البوادر بدخول تركيا الحرب الى جانب ألمانيا ، وقدر أن موقف تركيا قد يؤدي الى تغيير موقف بريطانيا من المسألة المصرية ، وأراد أن يكون هذا التغيير لمصلحة مصر ، فلما فشل في سعيه هجر السياسة والصحافة معا واعتزل في بلدته « برقين » ولم يكن اعتزاله مما يتناقض وطبيعته الافلاطونية التي تقدر الواجب وتلتزم الحق دون اسراف أو عنف ، وليست السياسة ابان الحروب مما يخضع للمنطق أو ينزل على الحق .

وفي ايمانه بالتطور ، كان ممن يعتقدون أن الحياة في سيرها تحقق في ذاتها وفي جوهرها الارتقاء والكمال ، وان الفكرة الجديدة لا تنبت الا في ضمير فكرة أخرى سبقتها ، والخطأ يصلح من ذاته ، لأن الفكرة وهي نبت العقل والضمير ، والعمل وهو نبت التفكير والارادة مما يحتمل الخطأ والصواب ، أما الحياة فانها

تخضع لحيوية التغير الحتمي الى الارتقاء والكمال ، وهى عملية طبيعية ترمى الى بقاء الأصلح ، وتنعكس تلك العملية على تفكير الانسان و ارادته ، فاذا ضلت الارادة أو أخطأ التفكير حملتها سنة التطور الى القصد ونأت بها عن تكرار الخطأ ، وبهذا يخضع الفكر وتخضع الارادة لسنة التطور المحتومة التى لا تخطىء أبدا ، وترجع هذه النظرة الى انعكاس نظرية داروين فى النشوء والارتقاء على الفكر الانسانى ، انعكاسا ترك أبعاد الأثر فى تفكير القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، وان لم يكن لطفى السيد ممن يؤمنون بطرائق النظرية فى التطور الا أنه كان دون شك يؤمن بفلسفتها فى الارتقاء وبقاء الأصلح .

فاذا كانت سنة التطور هى التى تهذب الخطأ وتقيمه على الصواب ، فليس لنا أن نأسى لضلال يلم أو مين يقع ، أو خطأ يتردى فيه فرد أو جماعة ، فان الحياة تتطور وترتقى بفعل قوى حتمية تتكيف معها ارادة الانسان وتفكيره تكيفا يدفعها الى القصد من سبيلها .

ولقد كنت أسأله عن جيلنا وجيل من سبق فيقول جيلكم أفضل وأحسن ، وحين أشير الى بعض نواحي الضعف فى حياتنا ، كان يقول انها من سمات القوة ، ودليل القوة أننا فلمس الضعف ونحسه ونعمل على اصلاحه ، واليوم أحسن من الأمس ، والغد أحسن دون ريب من اليوم .

وما كانت القوة وما كان العنف سبيلا للارتقاء فاذا اعتقدنا « أن طريق الرقى هو استعمال القوة اعتسافا فهذا طريق خطر

السلوك عقيم النتيجة .. فان الأفلام في مصر مجمعة على أن السلام هو الطريق الوحيد .. « (١) .

« اعترف أن مذهب التطور والارتقاء ، مذهب لا تأخذ طرائقه بالأبصار ولا تخب الألباب ، وان كانت نتائجه بدهرة لمن يستطيع العمل من غير جلبة ، والصبر اللازم لانتظار نتائج العمل . »

فاذا لم يكن العنف أو الثورة من طباعه فما كان التطرف وهو من سمات العنف خلة من خلاله ، حتى ليقف أحيانا من الرأيين المتعارضين ، على حد سواء لا ينكر ولا يجذب ، ويرى من حسنات أحدهما ما يراه في تقيضه ، مما يقف به دون الحماسة لأيهما .

ومما يقال عنه على لسان سعد زغلول أو محمد محمود كما يذكر العقاد في « رجال عرفتهم » « أنه قوى السكر ولكنه قد يكون في بعض تقديراته واحتمالاته قوتين متعارضتين » وقد جعلته قوة فكره مرجعا للمشورة الصادقة بين محبيه وأصدقائه وتلاميذه من « المشتغلين بالحكم والقائمين بأعمال الوزارات ، فكان يمحضهم الرأي من جميع احتمالاته ، ويتركهم أحرارا فيما يختارون ، وان كان ليركهم أحيانا أخرى على باب التيه يجارون بين مضطرب الأفكار ومفترق الظنون والتقديرات . »

ومما ينم عن تماسك الشخصية واستوائها نظرتها الشاملة

---

(١) الجريدة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٢ من مقال بعنوان

« في سبيل الارتقاء » .

للأشياء وتعدد جوانبها ومنافذها ، مما يوحي أحيانا بالتناقض ،  
وان لم يكن تناقضا الا بقدر ما يستوحيه بعد النظر وشمول  
النظرة من مظاهر التناقض في طبيعة الأشياء ذاتها .

وما كان لطفى السيد ليرى الشئ من جانب واحد قد يغلب  
على ظاهره ، ولكنه بما أوتى من قدرة على الاستغراق الذهنى  
والتمثيل العقلى لحقائق تغيب على الكثيرين ، يستطيع أن يرى  
ما لا يراه غيره من خفايا الشئ ومكنونه .

ووقته نظرتة الشاملة وادراكه الواسع من التعصب لشيء من  
الأشياء ، وخلعت عليه سماحة الخلق والفكر حتى غدت السماحة  
سمة سلوكه البارزة .

وأضفت عليه سماحته هدوءا فى النفس ورحابة فى الخلق تقيه  
شر اللدد فى الخصومة ، أو القسوة فى مواجهة معارضية ، وميزت  
تلك السماحة ديمقراطيته وتفكيره ، ولكنها لم تطغ قط على  
ايمانه واعتقاده وما يراه حقا ، وانه ليبقى على ما يعتقد ، وان  
خالف رأى الجماعة ، وان حملته ديمقراطيته على التسليم برأى  
الأغلبية ، فما كان النزول على رأى الأغلبية مما يحول بين  
الأقلية وابداء الرأى أو التمسك به ، فان أبرز ما تتصف به  
الديمقراطية أن تسمع للأقلية المعارضة وان كان لرأى الأغلبية  
المؤيدة الغلبة والقبول فى النهاية ، فاذا سلمت الأقلية برأى  
الأغلبية ، فليس معنى هذا أنها تخلت عن رأيها وانما معناه أن  
رأى الكثرة هو الذى يسود لأنها تمثل ارادة السواد الأعظم .  
واذا كانت الديمقراطية فى ميدان النيابة عن الأمة هى التسليم

برأى الأغلبية ، فانها في ميدان الفكر قد تختلف ، بل انها لتختلف دائما ، ذلك أن الفرد في مجتمع جزء من كل واردة الكل هي الارادة الغالبة في ميدان العمل العام ، أو فيما يتعلق بكيان الكل ، والنائب في البرلمان أو مجلس النياية ممثل لارادة عامة هي ارادة ناخبيه أو ارادة حزبه الذي ارتضى الناخبون تفويضه فيما نص عليه الدستور أو القانون العام من شئونهم ، واردة النائب هي ارادة الكل الذي يمثله أو الذي فوضه بأمر معين ، ولكن ارادة الفرد في المجتمع لا يقيدتها تفويض أو توكيل فان غلبت ارادة الكل فان هذه الغلبة لا تحرمه من ابداء رأيه ولا تمنعه من الثبات عليه وان خالف رأى الجماعة ، فاذا كانت النياية مما يقيد النائب في رأى أو عمل ، فليس هناك ما يقيد الفرد في رأى أو عمل يسوقه الى الجماعة ، فانه لا يمثل في هذا الا رأيه ورأى قلة أو كثرة من المتشيعين لرأيه ، وانه ليعتقد ان ما يراه أصلح مما تراه الكثرة ، وحجته لدى الكثرة هي الاقناع والمنطق ، فان أخذوا به كان ما يبغيه والا « كان اغتباطه بدم الناس اياه ، أشد وأكبر من مدحهم اياه » . وتلك بعض من عبارة لابن حزم الفيلسوف الأندلسي اتخذها لطفى السيد شعارا للجريدة منذ صدورها حتى احتجاجها وهي :

« من حقق النظر وراض نفسه على السكون الى الحقائق وان آلتها لأول صدمة ، كان اغتباطه بدم الناس اياه أشد وأكبر من مدحهم اياه » .

فليس ثمة تناقض لدى لطفى السيد بين ما يراه من ديمقراطية

الفكر وهى حرية الفرد فى ابداء رأيه والدفاع عنه وان خالف رأى الجماعة ، وبين ديمقراطية السياسة التى تقضى على الأقلية بأن تسلم للأغلبية ، على الأقل فى مجال العمل بما تراه .

ولم تكن ديمقراطية لطفى السيد خالية من القيود ، بل كانت مما يحكمها العرف والتقاليد الاجتماعية ، فلم تسمح له ديمقراطيته أن ينزل يوما عن سمته الأرسنقراطى ، ولم تسمح له ديمقراطيته أن ينزل الى مستوى الجماهير فى مخاطبة الجماهير ، بل ظل طوال حياته يخاطب الصفوة والمثقفين ، ولم تسمح له ديمقراطيته أن يخوض معارك الانتخاب النيابية بغير هذا الأسلوب الفكرى ذى النزعة الأرسنقراطية فحضر المعركة الوحيدة التى خاضها .

ولا يرى العقاد تناقضا بين المبدأ والسمت فى تلك الديمقراطية فىقول انه شعر من « مراقبته ومراقبة الوجهاء من أبناء الفلاحين أنهم جميعا ديمقراطيون على هذا المثال ، فهم كلهم ديموقراطيون لأنهم ينكرون سيادة الطبقة التركية واستشارتها بشرف الوجهاء الاجتماعية ، وقد كان الوجيه التركى يأبى على أكبر الوجهاء الفلاحين أن يساويه أو يصاهره أو يتخذ من المظاهر الاجتماعية مثل مظهره ، وقد سمعنا الكثير من تعليقات البيوتات التركية على قبول رئيس الوزراء لمصاهرة سعد زغلول وهو — على وجاهته بين أبناء الفلاحين — علم مشهور من أعلام القانون فى عصره » .

وقد يصدق هذا على غير لطفى السيد وأضرابه من المثقفين ممن بهرتهم الأنظمة الديمقراطية كمبدأ أو طريقة من طرائق الحكم لتحقيق سيادة الشعب وتكفل الحرية الفردية ، وكل ما عناهم أن

يشاركوا في الحكم وما يضيفه الحكم من جاه وسلطان على أصحابه في الشرق ، وأن يتخلصوا من استبداد الخديو وشيعته من الترك ، وأن يكون لهم ما نلتك من سمات الوجاهة ومزايا الطبقة المختارة ، فأوغلوا في احتذاء المثل التركية وتقليد الذوات في حياتهم وسلوكهم ومظهرهم ، وطالبوا بالدستور والحكم النيابي ، لهذا وقفوا بجانب الثورة العراقية يؤيدونها وينصرونها ، فلما رأوا الموقف يفلت من يديها والخديو والأجانب يأترون بها ، تخلوا عنها حتى لا تجنى على كيانهم الجديد وما ظفروا به من مزايا أخيرة .

أما لطفى السيد وأضرابه من المثقفين فقد استهوتهم الديمقراطية كمذهب يفسح المجال للنمو الفردي والحرية الشخصية وطريقة من طرائق الحكم المستنير الذي أثبت نجاحه وتفوقه في الدول الأوروبية المتقدمة ، ولم تكن الديمقراطية لديه هي — كما يرى العقاد — ديمقراطية الطبقة ، أو ديمقراطية المساواة « بين المصريين وغيرهم من أصحاب السيادة في بلادهم » فهذا أدخل في باب السلوك الاجتماعي منه في نظام الحكم والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وحرية الفرد في الدولة التي يدين بالولاء لها .

ولا يغض من ديمقراطية الفرد أن يكون « أرسطراطي السميت والشارة في مظهره ووجاهته » فليس هناك ثمة تناقض بين الديمقراطية كمبدأ والأرسطراطية كمظهر ، فالديمقراطية من حيث المبدأ سلوك عقلي والأرسطراطية كمظهر سلوك اجتماعي ، هذا

يقوم على الفكر والعقيدة وذاك يقوم على الرغبة في المظهر والنزعة الى الواجهة . وقد جمع الايمان بالديمقراطية بين لطفى السيد ورفيق عمره وكفاحه عبد العزيز فهمى ، على اختلاف ما بينهما من حب المظهر والنزعة الى الواجهة ، فلم يكن عبد العزيز فهمى ممن يعنون بطلب الواجهة أو أرستقراطية السمات أو رعاية المراسم والتقاليد اذا جاوزت الحق ، فمما يؤثر عنه انه كان « يمقت المظاهر . ولعله لم يشاهد يوما لابساً بدلة التشريفة الموشاة بالقصب بعد أن نال رتبة البكوية ، ثم بعد أن أصبح وزيراً وفاز برتبة الباشوية ، وقد كان في الحفلات الرسمية لا يخرج من داره حتى يلبس فوقها معطفه ، ويرفع ياقته كيلا يبدو من نسيجها الذهبى شيء ، وحينما يخرج من هذه الحفلات يعود الى لبس المعطف ورفع ياقته بحيث يبرح داره ويؤوب اليها ولا يعلم أحد انه لابس غير بدلته العادية » (١) . وله في الحق وقفات جاوزت به حدود المراسم والتقاليد على غير ما كان من رعاية لطفى السيد للمراسم والتقاليد والتعطى بفضيلة السماح والحلم ، ففي حديث له مع السلطان حسين كامل حول قضية كان له رأى فيها غير رأى السلطان لم يصبر على ما يقوله وخاطبه بانفعال قائلاً « لقد أتعبتني يا مولاي ، فانى أنا الذى أعرف حقيقة هذه القضية دونك » (٢) . ولم يكن هذا محموداً فى مخاطبة السلاطين والملوك . وحكاية أخرى خلاصتها أن الملك فؤاد رغب

(١) طاهر الطناحى : من مقدمة هذه حياتى ص ٢١ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٢ .

في لقائه عندما ثار مشروع « بيرويت » بتوحيد القضاء الأهلي والمختلط وكان له من هذا المشروع موقف أدى الى رفض نقابة المحامين له ، وعمل الملك فؤاد على طلب لقائه ولكنه رفض هذا اللقاء مالم يتم وفقا للتقاليد المرعية بخطاب من ديوان التشريفات ، فلما دعى الى ذلك اعترض على ما جاء في خطاب الدعوة « بناء على طلبكم مقابلة عظمة السلطان » وقال لمن حملها اليه « اني مطلوب للمقابلة ولست طالبا لها ، فكيف تكتبون ( بناء على طلبكم ؟ ) » .

ومن قبيل ذلك أيضا موقفه من الأمير محمد على ولي العهد حينذاك وكان قد صرح بانه باستنكاره لدعوة عبد العزيز فهمي الى كتابة العربية بالحروف اللاتينية ، فما كان منه الا أن أطلق لسانه في ولي العهد على مسمع من أعضاء نادي محمد على وكان الأمير رئيسه يومذاك ، ولعله حين بسط لسانه فيه كان ينكر عليه أن يتدخل فيما لا يعرف فقال « أتحسبون أنني لا أحترم الأمير محمد على ؟ أتحسبون أنه حين يتكلم عن الكتابة بالإنجليزية الفصيحة ( كخدروف الوليد ) يستحق مني غير الاحترام ؟ كلا .. انني مطالب باحترام ولي العهد بحكم الدستور ! » .

ولم يكتف بهذا بل خرج من النادي الى قصر عابدين في غير موعد من مواعيد التهنئة أو المعايدة وكثب في دفتر التشريفات « انه يسأل الله أن يرزق الملك ولي عهد رشيدا تقر به عيناه » . وغضب من صديقه لطفى السيد حين طلب اليه بعد أن سمع بما حدث أن يترك الأمير وشأنه ، وان كان غضبا لم يطل ، فقد

كان بين الرجلين من صداقة الفكر وأخوة الحياة ما لا تقف أمامه جفوة أو خلاف على رأى أو اختلاف فى الطباع أو تباين فى السمات والمظهر ورعاية العرف والبروتوكول ، وكانا طوال حياتهما على عقيدة ومنحى سياسى لا يفترقان ولا يختلفان فى هذا القصد وان اختلفا فى السلوك حيال الموقف الواحد ، وان تباينا فى حب المظهر والعناية بوجهة الشارة والسمت وكان رأى عبد العزيز فهمى فى صديقة لطفى السيد أنه « ديمقراطى الرأى والعقيدة ولكنه طول عمره ارستقراطى بين الأرستقراطيين » .

فلم تكن أرستقراطية لطفى السيد الا فى مظهره وحياته وتطلعه كباقى أفراد طبقتة من أعيان الريف ووجهائه الى التفوق على الطبقة التركية وكان هذا مما ينم عن عقدة الاستعلاء التى ركبت سواد المصريين من الترك ، وحملته عقدة الاستعلاء كما حملت غيره من وجهاء المصريين على أن يصهر الى أسرة رجل كان من أقران الخديو اسماعيل وكان أخا له فى الرضاع ونال من جاهه وثقتة ما لم ينله رجل آخر فى دولته هو اسماعيل صديق المعروف بالمهنتش .

ولم تكن الوظيفة لمثله وسيلة لكسب العيش فقد كان على ثراء يفوق حاجته ، وانما كانت وسيلة للخدمة العامة ، كما كانت وسيلة للجاه والسلطان عند الأسر المصرية التى حرمت جاه الوظيفة وسلطانها بغلبة العناصر التركية عليها ، والوظيفة وان قامت فى الأصل على الخدمة العامة التى تقتضيها الدولة والمجتمع ممن تؤهلهم مواهبهم لخدمة الدولة والمجتمع ، الا أنها كانت حينذاك

خدمة للدولة وتقتضيها من الموالين لها والقادرين ، وارتبطت في أذهان الناس بسيادة الدولة فكانت سبيلا للسلطان ومظهرا للجاه ، يقبل عليها الناس في مصر استكمالا للوجاهة وطلبا للسلطان ، حتى قيل ( ان فاتك الميرى تمرغ في ترابه ) ، وأصبح هذا القول حكمة مأثورة عند المصريين الى عهد قريب . فكانوا يؤثرون الوظيفة الحكومية على غيرها مهما كان في غيرها من سبل الكسب والارتقاء المادى ، وكانت الأسر المصرية تفضل زواج بناتها من موظف بالحكومة مهما قل دخله على غيره من المشتغلين بالتجارة والزراعة وغيرها من الحرف الأخرى ، الا أن يكون التاجر أو المزارع ذا مكانه مرموقة وعلى ثراء يستكف معه العمل ويقف به على استثمار أمواله باستخدام غيره فحسب ، وكانت تلك ظاهرة مألوفة بين الأعيان والسراة في الريف حين هجروا القرية الى المدينة وآثروا البطالة على العمل في الزراعة ، وقلد الصغار منهم الكبار ، فانتكست القرية وتخلفت ، وجاءت المدنية الحديثة بوسائلها الجديدة من تعميم الكهرباء ومياه الشرب والمجارى والمواصلات الآلية التى عمت المدن فزادت في تخلف القرية ونزوح السراة عنها الى المدينة ، وخاصة بعد أن احتل أبناء السراة بما حصلوا عليه من تعليم وظائف حكومية حملتهم على الإقامة حيث مقر العمل في المدينة .

وسعى الأعيان الى الوظائف الحكومية حين تحطمت العوائق القديمة التى حالت بينهم وبينها ، ووجدت وظائف الحكومة

سوقا رائجة بين أصحاب النفوذ والسلطان من القادرين على (توظيف) الراغبين فيها ، وكان لكل وظيفة سعرها المقرر لها ، فمما يروى عن اسماعيل باشا صديق (المفتش) أيام كان أثيرا لدى الخديو اسماعيل وصاحب النفوذ الأكبر في دولته ، أنه جعل لكل وظيفة سعرا يؤديه من يرغب فيها ، فكان على من يرغب في وظائف المديرين أن يؤدي الى جيبه الخاص من ٣٠٠٠ الى ٣٠٠٠ جنيه ، وعلى من يريد أن يكون وكيلا لمديرية أن يؤدي من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ جنيه ، أما وظائف نظار الأقسام فكانت رشوتها من ٥٠٠ الى ٧٥٠ جنيها (١) ، ووجدتها الثروة من المصريين — ما داموا يؤديون الجعل — حتى وان كانوا من الأميين الذين يجهلون القراءة والكتابة ، فرصة سانحة لاحتلال تلك الوظائف التي كانت حرما عليهم حتى كان بين المديرين من يجهل القراءة والكتابة (٢) ، ولعل هذا ما يعلل ازدياد نسبة المصريين في وظائف المديرين ووكلاء المديريات عام ١٨٦٩ — وقت أن كان اسماعيل صديق في أوج سلطانه — عنها في أية سنة أخرى وخاصة بعد عام ١٨٧٦ حين لقي مصرعه ، فقد كان اسماعيل صديق في الأصل مصريا وفلاحا فأثر بنى جلدته بالمناصب وان اقتضاهم الثمن ، وكان عاملا قويا في نمو تلك الطبقة من المصريين الذين برزوا في عهد اسماعيل .

(١) ، (٢) أمين باشا سامي : تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا

المجلد الثالث من الجزء الثالث . ص ١٤٥٢ .

ولعل هذا — كما نعتقد — مما حمل الخديو اسماعيل على الغدر به بعد ذلك ، فما يروى في هذا الصدد « أنه بعد انصراف كبار الموظفين من تشريفة عيد من الأعياد قال سمو الخديو انى مسرور لمشاهدتى معظم المديرين من ذوى اللون الأسمر المصرى البحت » ومما يؤيد ذلك أن تلك الظاهرة قد اختفت فى السنوات الأخيرة من عصر اسماعيل .

وما كان اسماعيل صديق ( المفتش ) ليصل الى ما وصل اليه من جاه ونفوذ وهو الفلاح المصرى لولا صلة الطفولة التى ربطت بينه وبين الخديو اسماعيل فقد كان أخا له فى الرضاع ، ولم يكن اسماعيل المفتش شذوذا بين الأتراك والمصريين فى عصره فهم جميعا مع السلطان ان عدل أو ظلم سواء يستمدون نفوذهم وسلطانهم من التقرب اليه وهم جميعا فى خدمته طوع أمره لا يخائفون له مشيئة أو أمرا ، تتضائل مشيئتهم أمام مشيئته وليس لهم من الأمر الا ما يراه ، فنراهم تقربا اليه يزينون له ما يراه ما دام يستهويه ويرغب فيه حتى لا تكون مخالفتهم له وان كانت من باب النصيح سببا فى تغيره من ناحيتهم واتقلابه عليهم فى حكم سمته الاستبداد ولا يستنكف من الغدر والظلم .

وحمل اسماعيل المفتش من آثام خديويه ما حمل فلم يرحمه المؤرخون ، وان جاوزوا القصد فى حملتهم عليه ، فما كان وجوده من عدمه ليغير من آثام اسماعيل وشروره واستبداده وكارثة الديون التى حلت بالبلاد فى أيامه ، فعيروه بأنه ابن فلاح وصعلوك

الأصل ، وكانهم يستكثرون على المصرى أن يجمع ثروة أو يتناول الى حياة السراة (١) . فهل كان الموقف يختلف لو كان من ذوات الترك أو أمراء البيت الخديوى . وقد ارتفعت أملاك الخديو اسماعيل نفسه من ١٥ ألف فدان فى بداية حكمه الى ٩٥٠ ألف فدان فى أواخر حكمه كما قلنا من قبل .

وقال عنه الرافعى انه نشأ فى « بؤس وعوز » وان « اصطفاء

(١) ومما قاله أمين باشا سامى فى اسماعيل صديق ما نصه :

« وبذلك صار اسماعيل صديق باشا المعين فى الحقيقة لكل

مدير ووكيل مديرية ومحافظ ووكيل محافظة ومأمور وناظر قسم ، وبذلك صار الكل محاسيبه يفهمون جيوبه بالمال الذى يعصرونه من جسم الفلاح ليستبقوا لأنفسهم رضاه عنهم » .

« وكانت الثروة التى جمعتها اسماعيل صديق باشا المفتش

وناصر المالية بهذه الطريقة غير المشروعة تفوق فى مقدارها واختلاف

مظاهرها ما كان منها لدى أى أمير مصرى ، وكان ينفق منها عن سعة

متناهية ، فكانت ملابس نسائه وحليهن والرغد المحيط بهن وكثرة

حشمهن وخدمهن وفخامة دورهن ومواكبهن وكل ما يحيط بحياتهن

فى مظاهر الأبهة والجلال ما تحسدهن عليه حسدا حقيقيا ذوات

أميرات البيت الخديوى ويفرن منهن عليه غيرة صحيحة ، فان ثمن

أحدى مراوح زوجة ذلك الوزير المحبوبة بلغ ٣٧٥ ألف فرنك وثمان

مظلة من مظلاتها بلغ ستمائة ألف من الفرنكات » .

« ولقد نفذ صبر الجميع من استمرار ابتسام الدنيا كل ذلك

الابتسام لمن كان ابن فلاح وصعلوك الأصل .

« أما عقاراته عند نفيه فكانت نيفا وثلاثين ألف فدان من أخصب

الأطيان العشورية وثلاثة قصور فخمة فى القاهرة ، عدا قصر بديع

على ضفاف المحمودية وكلها مؤثثة بأفخر الأثاث والرياش » . =

الخديو لأمثاله كان سببا في تضخم الديون وتبديد الملايين من الجنيهات حتى وصلت البلاد الى حالة الافلاس « (١) .

الا أننا نستكثر على من كان أخا في الرضاع للخديو أن ينشأ في « بؤس وعوز » فما كانت الهبات والنعم الا لمثله من أبناء الجوارى والمرضعات والكلفوات ونساء العاشية فضلا عن الرجال من خدم الأسرة الخديوية ، كما نستكثر أن يكون لأمثال هؤلاء الخدم مهما علا قدرهم تأثير على السلطان .

فان كانت مذمة لاسماعيل المفتش فهي مذمة للعصر ومأثوراته وهي مذمة للحكم وأساليبه وان كنا لا ننسى له محمداً تقديم المصريين في مناصب الادارة العليا وان تقاضى الثمن منهم ، وما كان للطفى السيد أن يصهر الى أسرته وهو الحريص على الوجاهة بكل ما تقتضيه من نبل وحمد — لو وجد في تاريخ عائلها ما يشينه أو ينقص من قدره في عصر كانت الرشا والهدايا تقدم حتى للسلطين ، وكان جمع الثروة والاستزادة منها سنة محمودة لمن يقدر عليها ، ولولا ذلك ما استطاعت طبقة الأعيان

= « وأما المجوهرات فكانت قيمتها تزيد على ستمائة وخمسين ألف جنيه انجليزي ، وأما الأسهم والأوراق المالية فكان ثمنها يربو على نصف مليون من الجنيهات ، وأما الجوارى فكان يزدن على سبعمائة جارية شركسية بيضاء ذات ثمن يفوق كل تقدير وخميرية مسكرة وسمرراء غانجة وحبشية شقرية ذات أعين بقرية وبرنزية موشومة ذات نهود سفرجلية ، وسودانية فحاء متقدة الدم الهائج » .

تقويم النيل ص ١٤٥٤

(١) أرافعى : عصر اسماعيل ج ٢ ص ٣٧ .

المصريين أن تصل الى ما وصلت اليه من جاه وثروة مع الأتراك والحكم الخديوى الذى يميز بينهم وبين الترك . وقد سلكوا جميعا فى احراز الثروة مثلما سلك اسماعيل المفتش وكانت الرشوة بعض وسائلهم لاحتلال مناصب الحكم وكانت الزلفى الى الحكام مما يحمدونه تأمينا لمصالحهم ودلا به على غيرهم فى المباهاة بمعرفة ( الحكام ) . وظلت تلك الظاهرة قائمة فى المجتمع الريفى الى عهد قريب فصحبة المدير أو المأمور أو ذى منصب مرموق فى الحكومة مما كان يتباهى به القوم فى مجتمع يقوم على التمايز الطبقي .

فالوظيفة الحكومية فى عرف المصريين من الأعيان وأبنائهم مظهر للجاه وليست وسيلة لكسب العيش ، ويزيد عليه عند لطفى السيد أنها وسيلة للخدمة العامة ، وتلازمت هاتان الخلتان فى تقدير الوظيفة لديه فكان يضى عليها ما يزينها فى نظر الناس ولم يكن بدعا لديه أو لدى أنداده من السراة أن ينفق عليها أضعاف ما يكسبه منها . فاذا اختلت خلة من هاتين الخلتين فى تقديره تخلى عنها وتركها غير نادم الى الإقامة فى بلده أو الى عمل آخر تتحقق فيه هاتان الخلتان من حسن الاعتبار والخدمة العامة . وكانت الوظائف العامة التى تولاها فى النيابة أو دار الكتب أو الجامعة أو الوزارة حين أصبح وزيرا ميدانا فسيحا للخدمة العامة التى تحتاجها الأمم فى نهوضها وتقدمها ، وكانت مما يتفق وطابعه الفكرى واتجاهاته العقلية ، وسمته الاجتماعى . وكانت جميعا وظائف مرموقة فى تقدير الناس والمجتمع .

وقد تمثل لطفى السيد جيله خير تمثيل ، وكان هو المعبر  
الحقيقى عن ارادة عصره ، وفى هذا تتمثل عظمتة الحقيقية ، حين  
استطاع فى يسر ولين أن يوفق بين القديم والحديث ، وبين المحافظة  
والتجديد ، وان يوائم بين الفكر الغربى والفكر الشرقى ، وأن  
يتبين بين العديد من المتناقضات حاجيات عصره الحقيقية وأن  
يعبر عنها بأبلغ تعبير فكان بحق أستاذ الجيل .